الحذف في سورة يس
دراسة بلاغية

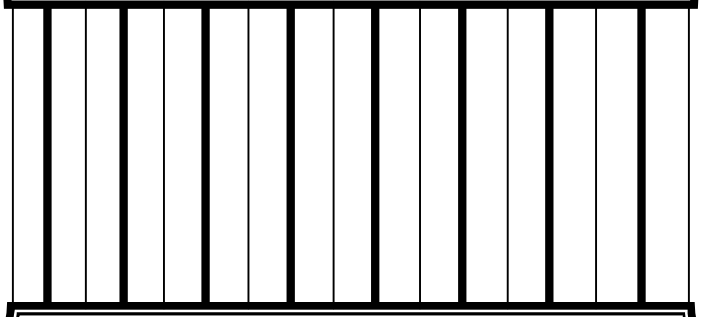

أ. م. د. محمد خالد رحال العبيدي
جامعة الأنبار / كلية الآداب / قسم اللغة العربية
د. محمود سليمان عليوي
جامعة الأنبار – كلية العلوم الإسلامية / فلوجة / قسم اللغة العربية

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

فهذا بحث يتعلق بموضوعٍ من موضوعات اللغة العربية، التي هي أداة وآلة لفهم كتاب الله العظيم، ولفهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا الموضوع هو الحذف؛ إذ هو من المواضيع المهمة، والحذف من المواضيع التي تحتاج إلى خبرة ودربةٍ لمعرفة المحذوف، ولا يمكن حذف شيءٍ إلا أن يدلَّ عليه دليل، ليفهمه المخاطب، وإلا كان من تكليف علم الغيب.

وفائدة الحذف هي الإيجاز وتقليل الكلام، فيحذفون من الكلام قصدًا للتخفيف، لكن يشترط في الحذف أن يكون السامع على علمٍ به، أي: إن الحذف لا يكون إلا لدليلٍ.

قال ابن جني: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))[1].

وقد اخترنا سورةً من سور القرآن العظيم، لندرس مواضع الحذف فيها، ألا وهي سورة (يس)، لذلك فالبحث موسوم بـ (**الحذف في سورة يس**)، واشتمل البحث على مقدمة، وتمهيدٍ وثلاثة مباحث، فذكرنا في التمهيد معنى الحذف، لغةً واصطلاحًا وأنواع الحذف، وأنه لا بدَّ أن يكون هناك دليل على المحذوف، وذكرنا أغراض الحذف، أما المبحث الأول، فهو حذف جزء من الكلمة (حذف بعض الكلمة)، أو الاقتطاع، وهو وإن كان صاحب المثل السائر يرى أن أمثال هذا الحذف قبيح، إلا أن جمهور علمائنا يرون وقوعه،

(١) الخصائص: ٢ / ٣٦٠.

أما المبحث الثاني، فذكرنا ما حذفت فيه كلمة، ويشمل حذف المسند إليه، وحذف المسند، والمفعول، والمضاف، وغيره، أما المبحث الثالث فقد اختصَّ بحذف الجمل، ومنها: حذف جملة جواب الشرط، وحذف مقول القول، وحذف القول، وغيرها، ثم ذكرنا ثبت المصادر.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ونسأله تعالى أن يفقهنا في كتابه الكريم، وفي لغته، آمين والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

الحذف لغةً: مصدر جارٍ على القياس للفعل (حَذَف)، ومضارعه بكسر العين من باب (ضرب، يضرِب)(١).

أما الحذف اصطلاحًا فقد عرَّفه الرماني بأنه: ((إسقاط كلمةٍ للإجزاء عنها بدلالة غيرها من الحال، أو فحوى الكلام))(٢).

وعرَّفه الزركشي بقوله: ((إسقاط جزء الكلام، أو كله بدليلٍ))(٣).

وقال الجرجاني عن الحذف: ((هو بابٌ دقيقُ المسلك لطيفُ المأخذ عجيبُ الأمر شبيه بالسِّحر، فإنَّك ترى به ترك الذِكْر أفصحَ من الذكر والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة وتجدُك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطِقْ، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن وهذه جملةٌ قد تنكرُها حتى تُخبَر وتدفَعُها حتى تنظُر))(٤).

والحذف نوعان، إما أن لا يقام مقام المحذوف شيءٌ، اكتفاءً بالقرينة التي دلت على هذا المحذوف، وإما أن يقام مقام المحذوف شيء، قال السعد: ((والحذف على وجهين: **أن لا يقام شيء** مقام المحذوف، بل يكتفى بالقرينة، كما مر في الأمثلة السابقة، **وأن يقام**، نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ فاطر: ٤، فقوله: ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ﴾ ليس جزاء الشرط؛ لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه، بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه، أي: فلا تحزن واصبر))(٥).

---

(١) الصحاح: مادة (حذف)، ٤/ ١٣٤١.

(٢) النكت في إعجاز القرآن: ٧٦.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١١٥.

(٤) دلائل الإعجاز: ١٢١، وينظر: خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: ١٥٤ – ١٥٥.

(٥) شرح مختصر المعاني على التلخيص: ٣ / ٢٠٢.

وذكر السيوطي (ت٩١١هـ) أغراض الحذف وفوائده، بقوله عنه: ((وفيه فوائد، ذكر أسبابه، منها مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره، ومنها التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾ الشمس: ١٣، فناقة الله تحذير بتقدير: (ذروا)، و(سقياها)، إغراء بتقدير: (الزموا)، ومنها التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام، قال حازم في منهاج البلغاء: (إنما يحسن الحذف؛ لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفي بدلالة الحال وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفي بالحال عن ذكرها)، قال: ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس، ومنه قوله في وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ الزمر: ٧٣، فحذف الجواب؛ إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلا على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه وتركت النفوس تقدر ما شاءته، ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك، وكذا قوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ الأنعام: ٢٧، أي: لرأيت أمرًا فظيعًا لا تكاد تحيط به العبارة، ومنها التخفيف؛ لكثرة دورانه في الكلام، كما في حذف حرف النداء، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ﴾ يوسف: ٢٩، ونون ﴿لَمۡ يَكُ﴾ الأنفال: ٥٣، والجمع السالم، ومنه قراءة ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الحج: ٣٥، وياء ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ الفجر: ٤، وسأل المؤرج السدوسي الأخفش عن هذه الآية فقال: عادة العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه، والليل لما كان لا يسري، وإنما يُسرى فيه نقص منه حرف، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا﴾ مريم: ٢٨، الأصل (بغية)، فلمَّا حول عن فاعل نقص منه حرف، ومنها كونه لا يصلح إلا له نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾

الأنعام: ٧٣، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ هود: ١٠٧، ومنها شهرته حتى يكون ذكره وعدمه سواء، قال الزمخشري: (وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال)[1] ، وحمل عليه قراءة حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ النساء: ١؛ لأن هذا مكان شُهِر بتكرر الجار، فقامت الشهرة مقام الذكر، ومنها: صيانته عن ذكره تشريفًا كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ الشعراء: ٢٣ – ٢٤، الآيات حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الرب، أي: (هو رب)، (الله ربكم)، (الله رب المشرق)؛ لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال فأضمر اسم الله تعظيمًا وتفخيمًا، ومثَّله في عروس الأفراح بقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ الأعراف: ١٤٣، أي: ذاتك، ومنها: صيانة اللسان عنه تحقيرًا له، نحو: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ البقرة: ١٨، أي: هم أو المنافقون، ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة: ٥، أي: على العبادة وعلى أمورنا كلها، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ يونس: ٢٥، أي كل واحد، ومنها: رعاية الفاصلة، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ الضحى: ٣، أي: (وما قلاك)، ومنها: قصد البيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ النحل: ٩، أي: ولو شاء هدايتكم، فإنه إذا سمع السامع (ولو شاء) تعلقت نفسه بم شاء انبهم عليه لا يدري ما هو، فلما ذكر الجواب استبان بعد ذلك، وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة شرط؛ لأن مفعول المشيئة مذكور في جوابها، وقد يكون مع غيرها استدلالا بغير الجواب نحو: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ البقرة: ٢٥٥، وقد ذكر أهل البيان أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكر إلا إذا كان غريبًا، أو عظيمًا، نحو: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ التكوير: ٢٨،

(١) الأشباه والنظائر: ٤/٢٠٥.

﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا ﴾ الأنبياء: ١٧، وإنما اطَّرد أو كثر حذف مفعول المشيئة دون سائر الأفعال؛ لأنه يلزم من وجود المشيئة وجود المشاء فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مشيئة الجواب، ولذلك كانت الإرادة مثلها في اطِّراد حذف مفعولها، ذكره الزملكاني والتنوخي في الأقصى القريب، قالوا: وإذا حذف بعد (لو)، فهو المذكور في جوابها أبدًا، وأورد في عروس الأفراح: ﴿ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً ﴾ فصلت: ١٤، فإن المعنى: لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة؛ لأن المعنى معين على ذلك))[1].

وقسموا الحذف إلى أنواعٍ أربعة، قال السيوطي: ((وقال القرافي: الحذف أربعة أقسام:

قسم يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد، نحو: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ يوسف: ٨٢، أي: أهلها؛ إذ لا يصح إسناد السؤال إليها، وقسم يصح بدونه، لكن يتوقف عليه شرعًا، كقوله: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ البقرة: ١٨٤، أي فأفطر فعدة، وقسم يتوقف عليه عادة لا شرعًا نحو: ﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ ﴾ الشعراء: ٦٣، أي: فضربه، وقسم يدل عليه دليل غير شرعي، ولا هو عادة، نحو: ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ طه: ٩٦، دل الدليل على أنه إنما قبض من أثر حافر فرس الرسول، وليس في هذه الأقسام مجاز إلا الأول))[2].

(١) الإتقان في علوم القرآن: ٢ / ١٥٣-١٥٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ١١٠.

و((يُعدُّ الحذف طريقًا هامًّا من طرق التعبير التي تعتمد على الإيجاز في أكثر تراكيبها، اهتم به العلماء على اختلاف وجهاتهم في دراسة العربية))[١].

وقال ابن جني: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))[٢].

وسماه ابن جني شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام، والحذف خلاف الأصل، فالأصل في الكلام الذكر[٣].

وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني: ((فما من اسمٍ أو فعلٍ تجدُه قد حُذِف ثم أُصيبَ به موضعُه، وحُذِف في الحال يَنْبغي أن يُحذَفَ فيها، إلاَّ وأنت تجدُ حذفَه هناك أحسنَ من ذكرِهِ، وترى إضمارَه في النفس أولى، وآنس مِنَ النطق به))[٤].

والدليل الذي يدلُّ على المحذوف، ((إما أن يكون حاليًّا، أو يكون مقاليًّا، فالأول دلالته حالية معنوية، تفهم من السياق، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ الكهف: ٧٩، أي: كل سفينةٍ صالحةٍ، أو صحيحةٍ، والثاني: دلالته مقالية لفظية تفهم من التركيب، نحو قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ الذاريات: ٢٩، أي: أنا))[٥].

---

(١) علم المعاني في التفسير الكبير: ٦٢.

(٢) الخصائص: ٢ / ٣٦٠.

(٣) ينظر: الجملة العربية والمعنى: ٢٥٧.

(٤) دلائل الإعجاز: ١٢٦ – ١٢٧.

(٥) خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير: ٢١٩.

وقال ابن الأثير: ((والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدلُّ على المحذوف، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف، فإنه لغو من الحديث لا يجوز بوجهٍ ولا سببٍ))[١].

والذِّكر هو الأصل في كلام العرب، لا يحذف منه شيء إلا بقرينة تدلُّ عليه، فإن لم يكن هناك دليلٌ على المحذوف فإنه لغو من الحديث[٢].

ولأهمية الحذف في اللغة مال العرب للإيجاز في الكلام، والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالمًا بمرادها، فحذفوا الجملة والمفردة والحرف والحركة، حتى قيل للرومي: ما البلاغة ؟، قال: ((حسن الاقتضاب عند البداهة))[٣] .

والقرآن الكريم أكثر من راعى قضية الذكر والحذف ((فلا تذكر كلمة إلاّ إذا اقتضاها السياق، ولا تحذف كلمة إلا حذفها أبلغُ وأنسب وأكثر ترابطًا في الأسلوب، بحيث تتداعى الألفاظ تداعيًا طبيعيًا حسبما تقتضيه الأفكار، وتنحدر بسهولة ويسر حتى تتماسك في مواضعها التي هُيئت لها))[٤].

والحذف قد يكون في جزء الكلمة، أو الكلمة، أو جزء الجملة، أو الجملة.

المبحث الأول
حذف بعض الكلمة

أي: بأن يحذف حرفًا، أو حرفين من الكلمة، وهذا ما يُسمِّيه علماء البلاغة بالاقتطاع، وقد عرَّفه الزركشي (ت٧٩٢هـ)، بقوله: ((الاقتطاع:

(١) المثل السائر: ٢ / ٢٢٠.
(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢/٢٧٩.
(٣) البيان والتبيين: ١ / ٩١.
(٤) فكرة النظم بين وجوه الإعجاز: ١٨٨.

وهو ذكر حرف من الكلمة، وإسقاط الباقي، كقوله: درس المنا بمتالع فأبان، أي: المنازل))[١].

وأنكر صاحب المثل السائر ورود هذا النوع في القرآن العظيم، فقال: ((واعلم أن العرب قد حذفت من أصل الألفاظ شيئًا لا يجوز القياس عليه كقول بعضهم:

كَأَنَّ إبْرِيقَهُم ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُفَــدَّمٌ بِسَــبَا الْكِتَّــانِ مَلْثُــومُ

فقوله بسبا الكتان يريد بسبائب الكتان، وكذلك قول الآخر:

يُذْرِينَ جَنْدَلَ حَــائِرٍ لِجُنُوبِهَــا فَكَأَنَّمَــا تُــذْكِي سَــنَابِكُهَا الْحُبــا

فهذا وأمثاله مما يقبح ولا يحسن، وإن كانت العرب قد استعملته، فإنه لا يجوز لنا أن نستعمله))[٢]. وليس كما قال[٣].

وقال الزمخشري في قوله: (من الله) في القسم: إنها أيمن التي تستعمل في القسم حذفت نونها[٤].

وقد جعل منه بعضهم فواتح السور؛ لأنَّ كل حرف منها يدلُّ على اسمٍ من أسماء الله تعالى كما روى ابن عباس (الم) معناه: أنا الله أعلم وأرى، و(المص) أنا لله أعلم وأفصل، وكذا الباقي، وقيل في قوله: ﴿ **وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ** ﴾ المائدة: ٦، إن الباء هنا أول كلمة بعض، ثم حذف الباقي كقوله:

قلت لها قفي لنا قالت قاف أي: وقفت، وفي الحديث: كفى بالسيف شا، أي شاهدًا[٥].

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١١٧.

(٢) ينظر: المثل السائر: ٢ / ٢٥٩، وخصائص بناء الجملة القرآنية: ٢١٣ هامش: ٥.

(٣) البرهان: ٣ / ١١٧، وينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢ / ١٦٢.

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٤ / ٣، وينظر: حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٤ / ٢٤.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١١٨.

ولم يعد الطاهر ابن عاشور فواتح السور من الاقتطاع، وإن أشار إلى حذف الاقتطاع عند تفسيره لهذه الحروف، بأن هذا الحذف أسلوب عربي، وطريقة عربية، وأكثر من أمثلته وتوسع في شواهده، حتى فطن لذلك، وقال: ((وقد أكثرت من شواهده توسعةً في مواقع هذا الاستعمال الغريب، ولست أريد بذلك تصحيح حمل حروف فواتح السور على ذلك؛ لأنه لا يحسن تخريج القرآن عليه))(١).

وقال أيضًا: ((القول السابع: أنها رموز كل حرف رمز إلى كلمة فنحو : (ألم) أنا الله أعلم، و(ألمر) أنا الله أرى، و(ألمص) أنا الله أعلم وأفصل، رواه أبو الضحى عن ابن عباس، ويوهنه أنه لا ضابط له؛ لأنه أخذ مرة بمقابلة الحرف بحرفِ أول الكلمة، ومرة بمقابلته بحرف وسط الكلمة أو آخرها، ونظروه بأن العرب قد تتكلم بالحروف المقطعة بدلاً من كلمات تتألف من تلك الحروف نظمًا ونثرًا))(٢).

ومن هذا الترخيم(٣)، ومنه قراءة بعضهم: (يا مالِ) على لغة من ينتظر، ولما سمعها بعض السلف، قال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم، وأجاب بعضهم بأنهم لشدة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة.

وقد ورد في سورة يس حذف بعض الكلمة، أو ما يسميه علماء البلاغة الاقتطاع، ففي قوله تعالى: ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ يس: ٤٠، قرأ جمهور القراء بإضافة سابقِ إلى النهار، وقرأ عبادة بنصب النهار، من دون تنوين سابقٍ، على الاقتطاع، أي: حذف التنوين؛ لدفع التقاء الساكنين، (والساكنان هما التنوين ولام النهار المدغمة في

(١) تفسير التحرير والتنوير: ١ / ٢١٠، وينظر: خصائص بناء الجملة القرآنية: ٢٢٦.
(٢) تفسير التحرير والتنوير: ١ / ٢٠٩.
(٣) ينظر: الكشاف: ٣ / ٤٩٦، وخصائص بناء الجملة القرآنية: ٢٢٦.

النون، بعد إسقاط همزة الوصل في النهار)، والحذف للتخفيف كما هو معروف[١]، والله أعلم.

قال ابن عطية (٤٥٦هـ): ((وقرأ الجمهور سابق النهار بالإضافة، وقرأ عبادة سابق النهار دون تنوين في القاف وبنصب النهار، ذكره الزهراوي، وقال: حذف التنوين تخفيفاً))[٢].

وقال الآلوسي: ((وقال عمار بن عقيل: (سابق) بغير تنوين (النهار) بالنصب، قال المبرد: سمعته يقرأ، فقلت: ما هذا ؟ قال: أردت (سابقٌ النهار) بالتنوين، فحذفت؛ لأنه أخفُّ، وفي البحر حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين))[٣].

وورد حذف بعض الكلمة أيضًا في قوله تعالى: ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ﴾ يس: ٢٣، فـ (إن) شرطية جازمة، و(يُرِدْنِ) فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه سكون الدال، وحذفت الياء التي هي (عين) الفعل؛ لدفع التقاء الساكنين، أي: الدال الساكنة لأجل الجازم، والياء التي قبلها، فصارت (يُرِدْ) بعد الحذف، واتصل بها ضمير المتكلم (الياء)، وجئنا بنون الوقاية ليسلم الفعل المضارع من الكسر الذي سيحدث لأجل ياء المتكلم؛ إذ حرف الياء يقتضي كسر الحرف الذي قبله، ثم حذف ياء المتكلم تخفيفًا، وبقيت الكسرة دالةً عليها[٤]، والله أعلم.

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/٤٥٤، وينظر: تفسير القرطبي: ١٥/٣٣.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/٤٥٤.

(٣) روح المعاني: ٢٣ / ٢٣، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٩.

(٤) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩ / ٤٤٤.

فحذف ياء المتكلم هو اقتطاع؛ لأنه حذف بعض أحرف الكلمة، وهذا الحذف كما يذكر علماؤنا رحمنا الله تعالى بهم، للتخفيف، والمحذوف يدلُّ عليه الكسرة الموجودة على نون الوقاية.

ومما يدلُّ على ياء المتكلم، قراءة بعضهم بالياء المفتوحة، قال ابن عطية: ((وقرأ طلحة السمان وعيسى الهمداني (إن يردنيَ) بياء مفتوحة، ورويت عن نافع وعاصم وأبي عمرو))(١).

وذكر البقاعي (ت٨٨٥هـ)، أن حذف ياء المتكلم من قوله: (يُرِدْنِ)؛ ليدلَّ على خفة الإرادة؛ لأن اللفظ يتناسب مع المعنى، أما إثبات ياء المتكلم، ففيه دلالة على شدة هذه الإرادة، والله أعلم.

قال البقاعي: ((﴿إِن يُرِدْنِ﴾، إرادة خفيفة بما أشار إليه حذف الياء، أو شديدة بما أشار إليه إثباتها، ظاهرة بما دلَّ تحريكها، أو خفية بما نبه عليه إسكانها))(٢).

وكذلك حذف ياء المتكلم من قوله: ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾؛ إذ الأصل (ولا ينقذوني)، لكنه حذف ياء المتكلم للتخفيف، كما هو مشهور كلامهم في الحذف.

فالواو في ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و(لا) حرف نفي مهمل مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، و(ينقذون) فعل مضارع مجزوم؛ لأنه معطوف على (تغن) وهو مجزوم؛ لأنه جواب الشرط، والمعطوف على المجزوم مجزوم مثله، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والنون للوقاية لا محل له من الإعراب، وياء المتكلم المحذوف ضمير متصل مبني في محل نصبٍ مفعول

(١) المحرر الوجيز: ٤ / ٤٥١.
(٢) نظم الدرر: ٦ / ٢٥٣.

به، وحذفت الياء خطًّا، ولفظًا، لدلالة الكسرة عليه، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفعٍ فاعل لـــ (ينقذ)[١].

وذهب البقاعي إلى أن علة حذف ياء المتكلم في (ينقذون) هي للدلالة على أن الإنقاذ ضعيف؛ لأن الزيادة في المبنى تدلُّ على الزيادة في المعنى، فلمَّا حذف الياء دلَّ على أن الإنقاذ ضعيف؛ ليناسب ضعف الإرادة في حذف ياء المتكلم من قوله: ﴿إِن يُرِدْنِ﴾، والله أعلم.

قال البقاعي: ((﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾، أي: من مصيبته إن دعا الأمر إلى المشاقة بما أراد فإنه بمجرد إرادته يكون مراده، إنقاذًا ضعيفًا – بما أشار إليه من حذف الياء، ولا شديدًا – بما دلَّ عليه من أثبتها ظاهرًا خفيًا))[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ يس: ١ – ٢، فقد ذكر بعض المفسرين أن (يس) هنا مؤلفة من حرفين (الياء) وهو حرف النداء، و(السين)، وهو مقتطع من كلمة إنسان، قال الزمخشري: ((وعن ابن عباس رضى الله عنهما: معناه يا إنسان في لغة طيئ، والله أعلم بصحته، وإن صح فوجهه: أن يكون أصله: يا أنيسين، فكثر النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره، كما قالوا في القسم: م الله في أيمن الله))[٣].

وقال ابن عطية: ((وقالت فرقة: (يا) حرف نداء، والسين مقامة مقام الإنسان، انتزع منه حرف، فأقيم مقامه))[٤].

ومما يرد على قولهم: إن (السين) مقتطعة من أُنيسين مصغر إنسان: أنه لا يجوز إطلاق اللفظ المصغر على الأسماء المعظمة في الشرع الكريم؛

---

(١) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩ / ٤٤٤.

(٢) نظم الدرر: ٦ / ٢٥٤.

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٤ / ٣، وينظر: حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٤ / ٢٤.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤ / ٤٤٥.

لأنه لا تحقير في اسمه صلى الله عليه وسلم، ولذلك ردوا على ابن قتيبة في قوله: إن المهيمن تصغير مؤمن، والأصل مؤيمن، فأُبدلت الهمزة هاءً؛ إذ قيل له: إن هذا قريب من الكفر، فليتق الله من يذهب هذا المذهب.

ومما يدفع هذا الإيراد أن كون التصغير دالا على التحقير ليس على إطلاقه، فقد نصُّوا على أنه قد يراد به التعظيم، وإظهار العطف، ولاسيما إن كان المخاطب بالتصغير ممن يحب المخاطَب بفتح الطاء، فعلى هذا فالمتكلم بصيغة التصغير هو الحق سبحانه وتعالى، وهو لا يفعل إلا ما هو صواب، وحكمة[١].

قال أبو حيان عن اسم الله تعالى (المهيمن): ((وأما ما ذهب إليه ابن قتيبة من أنه تصغير (مؤمن)، وأبدلت همزته هاء، فقد كتب إليه أبو العباس المبرد يحذره من هذا القول، واعلم أنّ أسماء الله تعالى لا تُصغَّر))[٢]، وكذلك اسم النبي صلى الله عليه وسلم لا يُصغَّر.

وقال الشهاب مصححًا تصغير اسمه صلى الله عليه وسلم من الحق سبحانه وتعالى، وليس من البشر: ((وأمَّا أن التصغير ممنوع فيه فهو إنما يمتنع منا، وأما من الله فله أن يطلق على نفسه، وخلقه ما أراد، ويُحمل حينئذٍ على ما يليق كالتعظيم، والتحبيب، ونحوه من معاني التصغير، كما قال ابن الفارض رحمه الله:

ما قلت حبيبي مــن التحقيــر بل يعذب اسم الشخص بالتصغير))[٣].

(١) ينظر: الدر المصون: ٩ / ٢٤٥، وحاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٤ / ٢٤.

(٢) تفسير البحر المحيط: ٣ / ٤٩٨.

(٣) حاشية الشهاب: ٨ / ٤.

المبحث الثاني
حذف كلمة

والمراد بالكلمة عند علماء العربية: ((اللفظة الدالة على معنًى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف))[١].

وعليه فنحن سندرس حذف الحرف، والمقصود بالحرف في هذا المبحث هو أحد حروف المعاني، أي: حروف الجر، أو العطف، أو القسم، أو أحرف النداء، وليس المقصود بالحرف حروف المباني، التي تتألف منها الكلمة العربية؛ لأن حروف المعاني كلمات، بخلاف حروف المباني.

حذف حرف النداء

يجوز حذف حرف النداء، نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ يوسف: ٢٩، وقوله: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ سبأ: ١٣، إلا مع لفظ الجلالة (الله)، ومع اسم الجنس، سواء كان نكرةً مقصودةً، أم غير مقصودة، واسم الإشارة، فإذا ناديت (الله) قلت: يا الله، وكذا اسم الجنس، واسم الإشارة، نحو: (يا رجل)، و(يا هذا)، وليس لك أن تحذف حرف النداء، وشذَّ (أصبح ليلُ)، أي: يا ليل، و(افتدِ مخنوقُ)، أي: يا مخنوق، و(أطرق كرا)، أي: يا كرا، ويلزم ذكر الحرف في الاستغاثة، والتعجب، والندبة، نحو: يا لخالد، ويا للهول، ووامحمداه[٢].

قال السيوطي: ((حذف حرف النداء كثير ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ ﴾ آل عمران: ١١٩، ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ﴾، ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي ﴾ مريم: ٤، ﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ يوسف: ١٠١، وفي العجائب للكرماني كثر: حذف (يا) في القرآن من الربِّ تنزيهًا وتعظيمًا؛ لأن في النداء طرفًا من الأمر))[٣].

---

(١) المفصل في النحو: ١ / ٢٣.

(٢) ينظر: معاني النحو: ٤ / ٢٧٦.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: ٢ / ١٧٠.

ولهذا الحذف أغراض، منها[١]:

١. الحذف للعجلة، والإسراع بقصد الفراغ من الكلام بسرعةٍ، نحو قولك: خالد احذر، وكقولك: أحمد أحمد انتبه.

٢. وقد يكون الحذف للإيجاز، وذلك؛ لأن المقام قد يكون مقام إيجازٍ واختصارٍ لا مقام تبسط وإطالةٍ، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾ الأعراف: ١٥٠، فحذف حرف النداء (يا)، من المنادى (ابن أم) في حين قال في سورة طه: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ طه: ٩٤، بذكر (يا)، والسبب والله أعلم، أن السياق في سورة الأعراف سياق إيجازٍ واختصارٍ، بخلاف السياق في سورة طه[٢].

٣. قد يكون حذف حرف النداء للدلالة على قرب المنادى، سواء كان القرب حقيقيًّا ماديًّا، أم معنويًا، فكأنَّ المنادى لقربه لا يحتاج إلى واسطةٍ لندائه، ولو كان حرف نداء، كأن تقول لمن تناديه، وهو قريب منك: خالد أتدري ماذا حلَّ بفلانٍ؟، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ الأحزاب: ٣٣؛ لقربهم المعنوي، في حين قال في مناداة أهل الكتاب بذكر حرف النداء؛ لبعدهم عن الحق[٣]، والله أعلم.

قال الزمخشري عن حذف حرف النداء في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ يوسف: ٢٩: ((﴿يُوسُفُ﴾ حذف منه حرف النداء؛ لأنه منادًى قريب مفاطن للحديث، وفيه تقريب له وتلطيف لمحله))[٤].

---

(١) ينظر: معاني النحو: ٤ / ٢٧٦ – ٢٧٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٤ / ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٤ / ٢٧٨ – ٢٧٩.

(٤) الكشاف: ٢ / ٤٣٥.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ يس: ٥٩، حذف حرف النداء من المنادى، وحذفه هنا للعجلة، والإسراع بقصد الفراغ من الكلام بسرعةٍ؛ لأنهم ليسوا ممن يُطال الكلام معهم، فهم غير مرغوبٍ بهم، فكيف يطيل الحق معهم الكلام من خلال ذكر حرف النداء؟، لذلك حذف حرف النداء، فالحق سبحانه لا يطيل الكلام معهم؛ لأنهم ليسوا ممن يحبهم، ودائمًا وأبدًا الإنسان يطيل الكلام مع يحب، ويستأنس بقربه، ويحاول التملص من الكلام، أو عدم الكلام مع من لا يحبه، والله أعلم.

وقد ذكروا مما أُطيل الكلام به للاستئناس، إطالة سيدنا موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام الكلام مع رب العزة، عندما سأله عمَّا بيمينه، فأطال سيدنا موسى عليه السلام الكلام، لاستئناسه برب العزة، قال تعالى: ﴿ وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ١٧ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيۡهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ ١٨ ﴾ طه: ١٧ – ١٨، قال الشعراوي معلقًا على كلام سيدنا موسى عليه السلام، وسبب الإطالة: ((أمّا موسى عليه السلام فهو يعرف أن الله تعالى هو الذي يسأل، ولا يَخْفَى عليه ما في يده، ولكنه كلام الإيناس؛ لأن الموقف صعب عليه، ويريد ربه أنْ يُطمئنَه ويُؤنِسَه، وإذا كان الإيناس من الله، فعلى العبد أنْ يستغلَّ هذه الفرصة ويُطيل أمدَ الائتناس بالله عَزَّ وَجَلَّ، ولا يقطع مجال الكلام هكذا بكلمة واحدة؛ لذلك رد موسى عليه السلام: ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيۡهَا ﴾))[1].

ومما يُشير إليه حرف النداء، كما هو معروف قرب المنادى سواء كان قربًا معنويًّا، أو ماديًّا، ولكن حذف حرف النداء هنا ليس من هذا القبيل؛ لأنه لا يُعقل أن يكون عدوُّك قريبًا منك قربًا معنويًّا، أو ماديًّا، فالمجرمون أعداء، فلمَّا كان المجرمون من أعداء الله تعالى، وهو آخذهم لا محالة ولا يحول بينه

(١) تفسير الشعراوي: ١٥ / ٩٢٤٨.

وبينهم حائل حذف حرف النداء للدلالة على أنه متمكن من أخذهم من دون عائق، والله أعلم.

وأشار البقاعي إلى هذه الغاية هنا، بقوله: ((وحذف أداة النداء لا لقرب الكرامة، بل للدلالة على أنهم في القبضة لا مانع من غاية التصرف فيهم لكل ما يراد؛ لأنه لا حائل دونهم))[١].

حذف حرف الجر

لما نرجع إلى كتب النحاة فإننا نجد أكثرهم لم يتكلموا في هذا الموضوع، وذلك يأتي من قلة حذف حروف الجر في الكلام، ومن هؤلاء ابن عصفور (ت٦٦٦هـ)؛ إذ يقول: ((ولا يجوز إضمار حرف الخفض، وإبقاء عمله إلا في ضرورةٍ))[٢].

غير أن ابن يعيش يرى خلاف هذا، ويعدُّ حذف حروف الجر طلبًا للخفة، والاختصار، فقال: ((وإنها قد تحذف في اللفظ اختصارًا، واستخفافًا إذا كان في اللفظ ما يدلُّ عليها، فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به، وتكون مرادةً في المحذوف فيه))[٣].

وقد جاءت حروف الجر محذوفةً على ضربين: بيَّنهما ابن يعيش، بقوله: ((وهي في ذلك على ضربين: أحدهما: ما يحذف ثم يوصل الفعل إلى الاسم، فينصبه كالظروف، إذا قلت: قمت اليوم، وأنت تريد في اليوم، ونحو: اخترت الرجال زيدًا، واستغفرت الله ذنبي، ونظائره، والثاني: ما يحذف ولا يوصل الفعل، فيكون الحرف المحذوف كالمثبت في اللفظ، فيجرون به الاسم، كما يجرون به وهو مثبت ملفوظ به، وهو نظير حذف المضاف، وتبقية عمله، نحو: ما كلُّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة، وكقوله:

---

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٦ / ١٥٠.

(٢) المقرب: ٢١٦، وينظر: علل التعبير القرآني عند الرازي في التفسير الكبير: ١٩٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٥٢.

أكلَّ امـــرئٍ تحســـبين امـــرءًا ونـــــارٍ توقَّـــد بالليـــل نـــــارًا

على إرادة (كلٍّ)))[1].

ويبدو أن الغرض من حذف حرف الجرِّ هو الاختصار، والتخفيف، والله أعلم.

وقد ذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾ يس: ٦٦، أن ما في الآية يجوز أن يكون من حذف حرف الجر (إلى)، أي: حذف حرف الجر، وإيصال الفعل إلى الاسم فنصبه الفعل، أو على التضمين، فضمَّن (استبقوا) معنى ابتدروا، قال: ((﴿فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ﴾ لا يخلو من أن يكون على حذف الجار، وإيصال الفعل، والأصل: فاستبقوا إلى الصراط، أو يضمن معنى ابتدروا))[2].

ووافق الفخر الرازي الزمخشري فيما ذهب إليه من أن الصراط منصوب على نزع الخافض؛ إذ إنه نقل قول الزمخشري مسلِّمًا به[3].

وقال الآلوسي: ((وقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ﴾ عطف على (لطمسنا) على الفرض، والصراط منصوب بنزع الخافض، أي: فأرادوا الاستباق إلى الطريق الواضح المألوف لهم))[4].

وعلل الآلوسي نصب (الصراط) على نزع الخافض، ولم ينصب على الظرفية، كما يذهب إليه ابن يعيش في نصه السابق، بقوله: ((ونصب الصراط (بنزع الخافض)، ولم ينصب على الظرفية؛ لأنه كالطريق مكان مختص، ومثله لا ينتصب على الظرفية، وجوز كونه مفعولا به لتضمين

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٥٢، وينظر: علل التعبير القرآني عند الرازي: ١٩٢.

(٢) الكشاف: ٤ / ٢٧.

(٣) ينظر: التفسير الكبير: ٢٦ / ٩٠.

(٤) روح المعاني: ٢٣/ ٤٤.

(استبقوا) معنى (ابتدروا)، ونقل عن الأساس في قسم الحقيقة: (استبقوا الصراط) ابتدروه))[١].

ونصَّ البقاعي على أن الفعل (استبق) مضمَّن معنى ابتدر؛ لقصد السرعة؛ لأن الابتدار أقوى في دلالته على السرعة، والعجلة من الاستباق، والابتدار يتعدى بنفسه، على عكس الفعل (استبق)؛ لأنه هنا لازم؛ إذ هو بمعنى تسابق، وهو مأخوذ من (فاعَل) المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ، جاء في تدريج الأداني: ((وعلى هذا، أي: المذكور من كون (تفاعل) الذي من (فاعَل) المتعدي إلى مفعولين متعديًا إلى مفعولٍ واحدٍ القياس، يعني إن كان (تفاعل) مأخوذًا من (فاعَل) المتعدي إلى واحدٍ، فيكون غير متعدٍّ؛ لأن (تفاعل) دون مرتبة (فاعل) بمرتبةٍ))[٢].

قال البقاعي: ((﴿فَٱسۡتَبَقُواْ﴾، أي: كلَّفوا أنفسهم ذلك، وأوجدوه، ولمَّا كان المقصود بيان إسراعهم في الهرب، عدَّى الفعل مضمنًا له معنى (ابتدروا)، كما قال تعالى: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ البقرة: ١٤٨، فقال: (الصراط)، أي: الطريق الواضح الذي ألفوه واعتادوه، ولهم به غاية المعرفة))[٣].

فكون (استبق) يحتمل في هذه الآية أن يكون مضمَّنًا معنى (ابتدر) سببه حذف حرف الجرِّ؛ إذ لو ذكر حرف الجر انتفى التضمين المحتمل، وعلى هذا ففائدة التضمين تقضي بإرادة المعنيين المحتملين، وهذا ما أكَّده الدكتور فاضل السامرائي[٤].

وأجازوا أن يكون الفعل (استبق) مضمنًا معنى التجاوز، وليس التبادر، وهذا هو الظاهر من معنى الآية؛ لأن المعنى أنهم تجاوزوا الصراط

---

(١) روح المعاني: ٢٣/ ٤٥.

(٢) تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني: ٢٨.

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٦ / ٢٧٦.

(٤) ينظر: على طريق التفسير البياني: ٢ / ٢٢٩ – ٢٣٠.

المستقيم، ولم يبتدروا إليه مسرعين، قال الشهاب: ((ولمَّا كان الصراط كالطريق مكانًا مختصًّا، ومثله لا ينصب على الظرفية أوَّلوه بأن أصله إلى الصراط فنصبه بنزع الخافض، أو هو مفعول به؛ لتضمينه معنى ابتدروا، وليس حقيقةً كما توهم، ونُقل عن الأساس، أو بجعله مفعولا به؛ لأن استبقوا يجيء بمعنى سبقوا، فجعل مسبوقًا على التجوز في النسبة، أو الاستعارة المكنية، أو على أنه بمعنى جاوزوه كما ستعرفه، أو هو منصوب على الظرفية على خلاف القياس، أو على قول بعض النحاة كابن الطراوة أنه غير مختصٍّ، وإن صرح سيبويه بخلافه))[1].

وقال أيضًا: ((فالظاهر أنه أراد به التجوز باستعماله في معنى جاوزه مجازًا؛ لأنه لازم له؛ إذ المقصود من المبادرة مجاوزته))[2].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾ يس: ٤٣ – ٤٤، جوَّزوا أن يكون (رحمة) منصوبًا بنزع الخافض، أي: حذف حرف الجر، فانتصب المجرور على نزع الخافض، وتقديره: برحمة، قال الآلوسي: ((وجوز أن يكون النصب بتقدير الباء، أي: إلا برحمة ومتاع، والجار متعلق بـــ (ينقذون)، ولما حذف انتصب مجروره بنزع الخافض، وقيل: هو على المصدرية لفعل محذوف، أي: إلا أن نرحمهم رحمة ونمتعهم تمتيعًا، ولا يخفى حاله، وكذا حال ما قبله))[3].

وكون رحمة هنا منصوب بنزع الخافض ضعيف، كما يُشير إليه كلام الآلوسي، وسبب ضعفه عندهم أن حذف حرف الجر، وإن كان استخفافًا لا يقاس عليه، وأكثر ما يحذف منه حرف الجر إذا كان في الفعل دليل عليه، ألا

---

(١) حاشية الشهاب: ٨ / ٣٨.

(٢) حاشية الشهاب: ٨ / ٣٨، وينظر: تهذيب اللغة للأزهري: ٨ / ٣١٨، ولسان العرب: ١٠ / ١٥٢.

(٣) روح المعاني: ٢٣ / ٢٨، وينظر: حاشية الشهاب: ٨ / ٢٨.

ترى أن قولك: اخترت الرجال زيدًا، أن لفظ الاختيار يقتضي تبعيضًا، فلهذا جاز حذف (من) لدلالة الفعل عليها.

قال ابن عقيل: ((ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنَّ وأنْ)، بل يقتصر فيه على السماع، وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي، وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسًا بشرط تعيُّن الحرف، ومكان الحذف، نحو: بريت القلم بالسكين، فيجوز عنده حذف الباء، فتقول: بريت القلم السكين، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو: رغبت في زيد فلا يجوز حذف (في)؛ لأنه لا يدرى حينئذ، هل التقدير رغبت عن زيد، أو في زيد؟ وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز، نحو: اخترت القوم من بني تميم، فلا يجوز الحذف فلا تقول: اخترت القوم بني تميم؛ إذ لا يدرى، هل الأصل اخترت القوم من بني تميم، أو اخترت من القوم بني تميم؟))[1].

ومن حذف حرف الجر حذف لام التعليل، وحذفها للتخفيف والاختصار، ففي قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ يس: ٧٦، افترضوا أنه لو قرأ قارئ بفتح الهمزة من (إنا نعلم)، فقراءته صحيحة، وذلك بناءً على حذف حرف الجر، وهو لام التعليل، وهو يُشير بذلك إلى أنه لم يُقرأ به[2]، والله أعلم.

قال الزمخشري: ((فإن قلت: ما تقول فيمن يقول: إن قرأ قارئ (أنا نعلم) بالفتح انتقضت صلاته وإن اعتقد ما يعطيه من المعنى كفر ؟، قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يكون على حذف لام التعليل، وهو كثير في القرآن، وفي

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ / ٤٠٧، وينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل: ١ / ٤٠٧.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب: ٨ / ٤٤.

الشعر وفي كلِ كلام، وقياس مطرد، وهذا معناه ومعنى الكسر سواء، وعليه تلبية رسول الله ﷺ))[1].

والذي يبدو أنَّ كسر همزة (إنَّ) أقوى في التعليل من فتح همزتها؛ لأنَّ فتح الهمزة يعني أنها مؤولة بمفرد مجرور بلام التعليل المحذوفة كما مرَّ، وهو تعليل متعلق بعدم الحزن، أي تعليل مقيَّد، وليس مطلقاً، أما كسر همزة (إنَّ) فإنها تؤول بجملةٍ، وهي جملة استئنافية غير متعلقة بما قبلها، ولكنها عامَّة في كلِّ شيءٍ، فهي للتعليل المطلق، والله أعلم.

ذكر البيضاوي (ت٦٩١هـ) أنه لو قرأ قارئ بفتح همزة (إنَّ) من قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ يس: ٧٦، لجاز، وجواز فتح همزة (إنَّ) مبني على حذف لام التعليل، فقال: ((﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ فنجازيهم عليه، وكفى ذلك أن تتسلى به، وهو تعليل للنهي على الاستئناف، ولذلك لو قرئ: (إنا) بالفتح على حذف لام التعليل جاز))[2].

وقال أبو السعود: ((وقوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ يس: ٧٦، تعليلٌ صريحٌ للنَّهي بطريقِ الاستئنافِ بعد تعليلهِ بطريقِ الإشعارِ، فإنَّ العلمَ بما ذُكر مستلزمٌ للمجازاةِ قطعًا، أي: إنَّا نجازيهم بجميعِ جناياتهم الخافية))[3].

وذكروا في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ اعْبُدُونِي هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ يس: ٦٠ – ٦١، أنَّ (أن) ((فيها مفسرة للعهد الذي فيه معنى القول دون حروفه، أو مصدرية

(١) الكشاف: ٤ / ٣١.

(٢) تفسير البيضاوي: ٨ / ٤٣.

(٣) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم): ٧ / ١٧٩.

حذف عنها الجار، أي: ألم أعهد إليكم في ترك عبادة الشيطان، وفي عبادتي))[1].

وقطع ابن عاشور بأن (أن) تفسيرية، بقوله: ((وأَنْ تَفْسِيرِيَّةٌ، فَسَرَتْ إِجْمَالَ الْعَهْدِ؛ لِأَنَّ الْعَهْدَ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ فَـ (أَنْ) الْوَاقِعَةُ بَعْدَهُ تَفْسِيرِيَّةٌ))[2].

حذف المفعول

حذف المفعول به على ضربين[3]:

١. أن يحذف من الكلام لفظًا، لكنه مراد معنًى، وتقديرًا، وهو الذي يسميه النحويون (الحذف اختصارًا)، ولا يحذف إلا لدليلٍ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ المدثر: ١١، أي: من خلقته وحيدًا؛ لأن الاسم الموصول لا بدَّ له من عائدٍ، ومن هذا الحذف قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ البقرة: ٤٠، أي: أنعمتها.

٢. أن لا يذكر المفعول به، وهو غير مراد، وهو الذي يسميه النحويون (الحذف اقتصارًا).

وعلَّق الدكتور فاضل السامرائي على هذا النوع من الحذف بقوله: ((والحقيقة أن هذا ليس من باب الحذف، بل هو أن تقتصر على الحدث، وصاحبه من غير إرادةٍ للمفعول، وليس له تقدير ولا نية، وذلك بحسب الحاجة والقصد، فقد تكون الحاجة إلى أن تذكر مفعولين، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ الكوثر: ١، وكقوله: ﴿ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾ الكهف: ٦٥، وكقوله: (هو يكرم السائلين الدنانير، ويطعم المحتاجين القوت، ويمنح

(١) روح المعاني: ٢٣ / ٤٠، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٦ / ٢٥١.
(٢) تفسير التحرير والتنوير: ٢٣ / ٤٧.
(٣) ينظر: معاني النحو: ٢ / ٨١ – ٨٢.

طلاب العلم الكتب)، فقيدتَ الإكرام، والإطعام، والمنح، بالمعطى، والمعطى له، وقد يتعلق الغرض بذكر مفعولٍ واحد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ الضحى: ٥، فقد ذكر مفعولا؛ لأنه هو الذي تعلق الغرض بذكره، ولم يذكر ما سيعطيه؛ لأنه لا يتعلق غرض بذكره))[1].

قال السيوطي: ((قاعدة في حذف المفعول اختصارًا واقتصارًا،

قال ابن هشام: جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، ويريدون بالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ ﴾ البقرة: ٦٠، أي: أوقعوا هذين الفعلين، والتحقيق أن يقال: يعني كما قال أهل البيان: تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسندًا إلى فعل كون عام، فيقال حصل حريق، أو نهب، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا ينوى؛ إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفًا؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾ البقرة: ٢٥٨، ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الزمر: ٩، و﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ﴾ الأعراف: ٣١، ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ الإنسان: ٢٠؛ إذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب، وذروا الإسراف وإذا حصلت منك رؤية))[2].

ولحذف المفعول أغراض بلاغية، ذكرها الزركشي بقوله: ((والغرض حينئذ بالحذف أمور:

---

(١) معاني النحو: ٢ / ٨٢.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ٢ /١٥٥ – ١٥٦.

منها: قصد الاختصار عند قيام القرائن، والقرائن إما حالية كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ الأعراف: ١٤٣؛ لظهور أن المراد أرني ذاتك، ويحتمل أن يكون هاب المواجهة بذلك ثم براه الشوق، ويجوز أن يكون أخر ليأتي به مع الأصرح؛ لئلا يتكرر هذا المطلوب العظيم على المواجهة إجلالا، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي﴾ القصص: ٢٧، الظاهر أنه متعد حذف مفعوله، أي: تأجرني نفسك، وجعل منه السكاكي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ﴾ القصص: ٢٣، فمن قرأ بكسر الدال من (يصدر) فإنه حذف المفعول في خمسة مواضع، والأقرب أنه من الضرب الثاني كما سنبينه فيه إن شاء الله تعالى ... ، ومنها قصد الاحتقار: كقوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ﴾ المجادلة: ٢١، أي: الكفار، ومنها قصد التعميم ولا سيما إذا كان في حيز النفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ يونس: ١٠١، وكذا ﴿وَمَا كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ الأعراف: ٧٢، وكثيرًا ما يعترى الحذف في رؤوس الآي نحو: ﴿لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ البقرة: ١٠٢، و﴿لِّقَوۡمٖ يَشۡكُرُونَ﴾ الأعراف: ٥٨))[1].

وقال عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ): ((وليس لنتائجِ هذا الحذفِ أعني حذفَ المفعول نهاية، فإنه طريقٌ إلى ضُروبٍ من الصنّعة، وإلى لطائفَ لا تُحصى))[2].

وقال ابن جني: ((وعلى ذكر حذف المفعول، فما أغربه وأعذبه في الكلام، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ﴾ القصص:

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٦٣.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٣٢.

٢٣، تذودان إبلهما، ولو نطق بالمفعول لما كان في عذوبة حذفه، ولا في علوِّه))[١].

وقال أيضًا عن حذف المفعول: ((وهو في المفعول كثير وفصيح وعذب، ولا يركبه إلا من قويَ طبعه، وعذب وضعه))[٢].

ومن حذف المفعول في سورة يس قراءة طلحة، وعيسى، وحمزة، والكسائي، وأبي بكر، بحذف الهاء من (عملته)، في قوله: ﴿لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ يس: ٣٥.

وهذا الحذف جائز، وهو حذف مشهور، أي: حذف المفعول من صلة الموصول، قال الزمخشري: ((وقرئ على الوجه الأوّل (وما عملت) من غير راجع، وهي في مصاحف أهل الكوفة كذلك، وفي مصاحف أهل الحرمين والبصرة والشام مع الضمير))[٣].

وقال أبو السعود: (((عملت) بلا هاء، فإن حذف العائد من الصلة أحسن من الحذف من غيرها))[٤].

واختلفوا في نوع (ما) هذه فمنهم من ذهب إلى أنها موصولة، أو نافية، وهذا بناءً على القراءة المشهورة، أي: بالهاء، أما على قراءة حذف الضمير فهي تحتمل أن تكون موصولةً، وأن تكون نافيةً، وأن تكون مصدريةً.

قال الفخر الرازي: ((المسألة الثالثة: (ما) في قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ من أي الماءات هي؟ نقول: فيها وجوه أحدها: نافية كأنه، قال: وما عملت التفجير أيديهم بل الله فجر، وثانيها: موصولة بمعنى الذي كأنه قال: والذي

---

(١) المحتسب: ١ / ٣٣٣، وينظر: علم المعاني في التفسير الكبير للفخر الرازي، وأثره في الدراسات البلاغية: ٦٤.

(٢) المحتسب: ١ / ٣٣٥.

(٣) الكشاف: ٤ / ١٨.

(٤) تفسير أبي السعود: ٧ / ١٦٧.

عملته أيديهم من الغراس بعد التفجير يأكلون منه أيضًا، ويأكلون من ثمر الله الذي أخرجه من غير سعي من الناس، فعطف الذي عملته الأيدي على ما خلقه الله من غير مدخل للإنسان فيها، وثالثها: هي مصدرية على قراءة من قرأ (وما عملت) من غير ضمير عائد معناه: ليأكلوا من ثمره، وعمل أيديهم يعني يغرسون، والله ينبتها ويخلق ثمرها فيأكلون مجموع عمل أيديهم وخلق الله، وهذا الوجه لا يمكن على قراءة من قرأ مع الضمير))[1].

وأيَّد البقاعي كون المفعول المحذوف في قوله: (وما عملته) هو من باب التعميم للمفعول؛ لأن في ذلك ردٌّ جميع الأمور إلى الحق سبحانه وتعالى، ((سواء كانت بسببٍ، أو بغير سببٍ، أي: ولم يكن لأيديهم عمل لشيء من الأشياء لا لهذا، ولا لغيره مما له مدخل في عيشهم ومن غيره، ولذلك حسن كل الحسن إنكاره عليهم عدم الشكر بقوله: ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾))[2].

وقال ابن عاشور: ((ويجوز أن يكون من حذف المفعول لإرادة العموم، والتقدير: وما عملت أيديهم شيئًا من ذلك))[3].

فبحذف الهاء من (عملت) صارت (ما) محتملةً لثلاثة أوجهٍ، وهي (النافية، والموصولة، والمصدرية)، ولولا حذف الهاء ما صحَّ كونها مصدرية، ففائدة الحذف هنا هو التوسع في المعنى، أي: إن هذه الاحتمالات كلها مرادة، ومطلوبة، وذلك من باب التوسع في المعنى، والله أعلم.

قال الدكتور فاضل السامرائي عن قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾: ((تحتمل أن تكون (ما) نافية، أي: أن الثمر لم تعمله أيديهم، وإنما هو من

(١) التفسير الكبير: ٢٦ / ٦٠.

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٦ / ١٢٦.

(٣) تفسير التحرير والتنوير: ٢١/ ٩٤.

فعل الله، كقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ﴾ يس: ٧١، فالثمر لم تعمله أيدي الناس، وإنما يد القدرة الإلهية، وتحتمل أن تكون اسمًا موصولا أيضًا، والمعنى: (ليأكلوا من ثمره، ومن الذي عملته أيديهم)، والموصولة تكون على أكثر من معنًى.

من ذلك أن المعنى ليأكلوا من ثمره، ومما يعملون من الثمار من الشراب، والدبس، وغيرهما مما يعمله الناس من الثمار.

وقيل: إن المعنى على الموصولة: ليأكلوا مما عملته أيديهم من الغرس، والسقي والكدِّ، والقيام على أمرها حتى تنضج.

وقيل: إن المعنى يحتمل أيضًا أن يذكرنا أن الثمر على نوعين:

قسم لا يدخل فيه عمل الإنسان، وإنما يخرجه الله من دون أن تعمل فيه يد الإنسان.

وقسم يتعب فيه الإنسان، ويكد من غرسٍ، وتعهد، وتأبير، وما إلى ذلك فتعمل فيه يد الإنسان.

فذكر هنا نوعي الثمر: ما لم تعمل فيه أيديهم، وما عملته أيديهم.

والوجه الأول أقوى في معنى الموصولة.

ويترجح عندي معنى النفي، وكلاهما محتمل))[1].

ومن حذف المفعول حذف المنادى؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى، كما ذهب إليه جمهور النحاة، وهو منصوب بفعل مقدر تقديره: (أنادي)، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ يس: ٥٢، فـــ (يا) حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: يا هلاكنا، أو يا قومنا انظروا، قال الآلوسي: ((﴿يَـٰوَيْلَنَا﴾ أي: هلاكنا

(١) على طريق التفسير البياني: ٢ / ١٢٧ – ١٢٨.

أحضر، فهذا أوانك وقيل: أي: يا قومنا انظروا انظروا، ويلنا وتعجبوا منه، وعلى هذا حذف المنادى))[1].

ومنهم من يذهب إلى أن (يا) في مثل هذا الموضع حرف تنبيه، وليس حرف نداء، والمنادى محذوف؛ لأنّ في جعل (يا) نداء يحصل حذف جملة النداء، أي: فعل النداء، والمنادى، وهذا إجحاف كثير بالكلام، وأما لو جعلنا (يا) للتنبيه فليس هناك حذف، فالحذف خلاف الأصل[2]، والله أعلم.

وفي الآية هذه أيضًا حذف مفعول الفعل (وعد)، وتقديره: وعدناه، وحذف مفعول الفعل (صدق)، وتقديره: صدقناه، قال السمين الحلبي: ((و(ما) يَصِحُّ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً، أو حرفيةً كما تقدَّم تقريرُه، ومفعولا الوعدِ والصدقِ محذوفان، أي: وعَدَناه الرحمن وصَدَقَناه المرسلون، والأصل: صَدَقَنا فيه، ويجوز حَذْفُ الخافض وقد تقدَّم لك نحو: (صَدَقني سِنَّ بَكْرِهِ)، أي: في سِنِّه، وتقدَّم قراءتا ﴿صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ يس: ٢٩ نصبًا ورفعًا))[3].

حـــذف المضـــاف

ومما يحذف من الجملة العربية المضاف، وحذفه كثير إذا أخذ المضاف إليه إعرابه، أما إذا حذف المضاف وبقي عمله في المضاف، فإن حذفه ضعيف قياسًا، وقليل استعمالا، ولا بدَّ لكل محذوفٍ من قرينة تدلُّ عليه، وتدفع اللبس، قال ابن يعيش: ((اعلم أن المضاف قد حذف كثيرًا من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حالٍ، أو لفظٍ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا، وإذا حذف المضاف أُقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه،

(١) روح المعاني: ٣٢/٢٣، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤٥٧/٤.
(٢) ينظر: تفسير البحر المحيط: ١٠٧/٤، و٢٣٠/٨.
(٣) الدر المصون في علم الكتاب المكنون: ٤٨٣٥/١.

والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ يوسف: ٨٢، والمراد أهل القرية؛ لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مدر وحجر لا تسأل؛ لأن الغرض من السؤال ردُّ الجواب، وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما))[١].

وحذف المضاف كثير جدًّا في القرآن، حتّى عَدَّ ابن جنّي منه زُهاءَ ألف موضع[٢].

ومن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ يس: ٩، فإن التقدير: أغشينا أبصارهم، فحذف الأبصار وأقام الضمير مقامه، قال ابن عاشور: ((والإغشاء: وضع الغشاء، وهو ما يغطي الشيء، والمراد: أغشينا أبصارهم، ففي الكلام حذف مضاف دلّ عليه السياق، وأكّده التفريع بقوله: ﴿فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾))[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ يس: ٥٤، فإن الآية فيها مضاف محذوف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: إلا جزاءَ ما كنتم تعملون، قال أبو السعود: ((﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ ﴾ من النُّفوسِ برةً كانتْ أو فاجرةً (شَيْئًا) من الظُّلم ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾، أي: إلا جزاءَ ما كنتُم تعملونَهُ في الدُّنيا على الاستمرار من الكفر والمعاصي على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامه؛ للتَّنبيه

(١) شرح المفصل: ٣ / ٢٣.

(٢) ينظر: البلاغة العربية: ٢/٥٧.

(٣) التحرير والتنوير: ٢١/٦٤، وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/٢٤٩.

على قُوَّةِ التَّلازمِ والارتباط بينهما كأنَّهما شيءٌ واحدٌ، أو إلا بما كنتُم تعملونَه، أي: بمقابلتِه، أو بسببهِ))[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ يس: ١٣، فقد ضمن الفعل (اضرب) معنى الجعل، وهو يتعدى لمفعولين، الأول المضاف المحذوف، تقديره: مثل أصحاب القرية، والثاني مثلا المذكور، وليس القول بحذف المضاف (المفعول الأول) وإقامة المضاف إليه مقامه (أصحاب القرية) مجمعًا عليه، فإنه يحتمل أن يكون أصحاب القرية المفعول الأول من غير تقدير مضافٍ، قال الرازي: ((المسألة الثانية: أصحاب القرية معناه: واضرب لهم مثلاً مثل أصحاب القرية، فترك المثل وأقيم الأصحاب مقامه في الإعراب، كقوله: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ يوسف: ٨٢، هذا قول الزمخشري في الكشاف، ويحتمل أن يقال: لا حاجة إلى الإضمار، بل المعنى: اجعل أصحاب القرية لهم مثلاً، أو مثل أصحاب القرية بهم))[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا فِيهَا جَنَّٰتٖ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَٰبٖ وَفَجَّرۡنَا فِيهَا مِنَ ٱلۡعُيُونِ ٣٤ لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۖ أَفَلَا يَشۡكُرُونَ ٣٥﴾ يس: ٣٤ – ٣٥، فالضمير في قوله: ﴿مِن ثَمَرِهِۦ﴾ يعود على لفظ الماء المحذوف لدلالة العيون عليه؛ إذ أصله: ماء العيون، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، واعاد الضمير على المضاف المحذوف، قال أبو حيان: ((والضمير في (ثمره) عائد على الماء، قيل: لدلالة العيون عليه، ولكونه على حذف مضاف، أي: من ماء العيون))[3].

---

(١) تفسير أبي السعود: ٧ / ١٧٢، وينظر: روح المعاني: ٢٣ / ٣٤.

(٢) التفسير الكبير: ٢٦ / ٤٥، وينظر: تفسير البيضاوي: ٨ / ٨ – ٩.

(٣) تفسير البحر المحيط: ٧ / ٣٢٠، وينظر: المحرر الوجيز: ٤ / ٤٥٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴾ يس: ٣٧، فقد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ لأن المسلوخ منه ضوء النهار، وليس النهار نفسه، ويمكن حمله على المجاز، بأن يكون المراد من النهار الضوء، قال الآلوسي: ((فالنهار عبارة عن الضوء، إما على التجوز، أو على حذف المضاف))(١).

ويبدو أن حذف المضاف وتقديره بالضوء مأخوذ من قول الزمخشري: ((سلخ جلد الشاة: إذا كشطه عنها وأزاله، ومنه: سلخ الحية لخرشائها، فاستعير لإزالة الضوء وكشفه عن مكان الليل وملقى ظله))(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴾ يس: ٣٩، فقد حذف المضاف الذي هو المفعول الأول؛ لأن (قدَّر) بمعنى صيَّر، وهو يتعدى لمفعولين، قال الآلوسي: ((﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ ﴾، أي: صيَّرنا مسيره، أي: محله الذي يسير فيه منازل، فـ (قدَّر) بمعنى صيَّر الناصب لمفعولين، والكلام على حذف مضاف، والمضاف المحذوف مفعوله الأول و(منازل) مفعوله الثاني، واختار أبو حيان تقدير مصدر مضاف، و(قدَّر) متعدٍّ إلى واحدٍ و(منازل) منصوب على الظرفية، أي: قدَّرنا سيره في منازل، وقدر بعضهم نورًا، أي قدرنا نوره في منازل، فيزيد مقدار النور كل يوم في المنازل الاجتماعية وينقص في المنازل الاستقبالية لما أن نوره مستفاد من ضوء الشمس تشكلاته))(٣).

والذي جعلهم يقدرون مضافًا محذوفًا أنه ((لا معنى لتقديره في نفسه منازل))(٤).

---

(١) روح المعاني: ٢٣ / ١٠.
(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٤ / ١٦.
(٣) روح المعاني: ٢٣ / ١٥.
(٤) حاشية الشهاب: ٨ / ٢٣.

قال الزمخشري: ((ولا بدّ في ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ من تقدير مضاف؛ لأنه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل، والمعنى: قدرنا مسيره منازل وهي ثمانية وعشرون منزلا))[1].

وأجاز الشهاب أن يكون المحذوف حرف الجرِّ، فيكون الكلام على الحذف والإيصال، وتقديره: وقدَّرنا له منازل، فحذف حرف الجر، وأوصل الفعل إلى المجرور فنصبه، وعلى هذا فالفعل (قدَّر) متعدٍّ لواحدٍ[2].

والعلة في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هي المبالغة في لزوم السير للقمر، فكأن السير للقمر نفسه، وليس لمسيره، قال ابن عاشور: ((وعدّي فعل ﴿قَدَّرْنَٰهُ﴾ إِلَى ضَمِيرِ الْقَمَرَ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ ذَاتِهِ، وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ لِسَيْرِهِ، وَلَكِنْ عُدِّيَ التَّقْدِيرُ إِلَى اسْمِ ذَاتِهِ دُونَ ذِكْرِ الْمُضَافِ مُبَالَغَةً فِي لُزُومِ السَّيْرِ لَهُ مِنْ وَقْتِ خَلْقِهِ حَتَّى كَأَنَّ تَقْدِيرَ سَيْرِهِ تَقْدِيرٌ لِذَاتِهِ))[3].

وذكر السمين الحلبي أن في الآية حذف مضاف، يقدر قبل (منازل)، أي: ذا منازل، بقوله: ((قوله: ﴿مَنَازِلَ﴾ فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ (قَدَّرنا) بمعنى صَيَّرْنا، الثاني: أنه حالٌ، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ قبل ﴿مَنَازِلَ﴾ تقديرُه: ذا منازلَ))[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ يس: ٤١، خُرِّج قوله: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ على حذف مضاف، والتقدير: ذريات جنسهم، قال أبو حيان: ((أو أريد بقوله: (ذرياتهم) حذف مضاف، أي: ذريات جنسهم))[5].

---

(١) الكشاف: ٤ / ١٦، وينظر: التفسير الكبير: ٢٦ / ٢٧٧.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب: ٨ / ٢٣، وروح البيان للبروسوي: ٧ / ٣٩٩.

(٣) تفسير التحرير والتنوير: ٢٣ / ٢٢.

(٤) الدر المصون في علم الكتاب المكنون: ٩ / ٢٧٠.

(٥) تفسير البحر المحيط: ٧ / ٣٢٣، وينظر: روح المعاني: ٢٣ / ٢٧.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ يس: ٧٢، فركوب بفتح الراء مصدر بمعنى اسم المفعول، كخلق بمعنى المخلوق، واللفظ بمعنى الملفوظ، وهذا لا ينقاس، وقرأ الحسن وأبو البرهسم، والأعمش: (رُكوبهم) بضم الراء، وبغير تاء وهو مصدر، فإما أن يؤول بالمفعول وهو لا ينقاس، وإما أن يؤول بحذف مضافه، أي: ذو ركوبهم، أو فمن منافعها ركوبهم، فيحذف ذو أو يحذف منافع(١).

حذف المسند إليه

ومما يحذف من الجملة العربية المسند إليه، وهو أحد ركني الكلام العربي؛ لأنه لا بدَّ لكل كلام من مسندٍ ومسندٍ إليه، والمسند إليه نوعان لا ثالث لهما المبتدأ، والفاعل، وحذف الفاعل لا يمكن، قال ابن جني: ((فلو قلت: جاءني من الكرام، أي: رجل من الكرام، أو حضرني سواك، أي: إنسان سواك لم يحسن؛ لأن الفاعل لا يحذف))(٢)، فلم يبق من حذف المسند إليه إلا المبتدأ.

وقد أجاز الكسائي حذف الفاعل مطلقًا، إذا كان هناك دليل عليه، وخرَّجوا عليه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ القيامة: ٢٦، أي: بلغت الروح التراقي(٣).

وحذف المسند إليه هو الذي بدأ به البلاغيون عند ذكر أحوال المسند إليه، قال ابن يعقوب المغربي: ((أحوال المسند إليه، أعني الأحوال العارضة للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه بمعنى أنها تعرض له في حال كونه مسندًا

---

(١) تفسير البحر المحيط: ٧ / ٣٣١، وينظر: الدر المصون: ٩ / ٢٨٥، وروح المعاني: ١٢ / ٥٠.

(٢) الخصائص: ٢ / ٣٦٨.

(٣) ينظر: معترك الأقران: ١ / ٢٤٦، وعلل التعبير القرآني عند الرازي في التفسير الكبير: ١٦٧.

إليه، لا لأجل كونه مسندًا إليه، فإن الحذف والذكر مثلا لم يثبتا له من أجل كونه مسندًا إليه، بل الثابت له مثلا لأجل كونه مسندًا إليه الحكم عليه بالمسند، وتأكيد حكمه مثلا، أو عدمه، وأما الحذف والذكر ونحوهما فهي أمور عرضت له في حال كونه مسندًا إليه لا لأجل كونه مسندًا إليه، فتأمله وقدم أحوال المسند إليه على أحوال المسند؛ لأن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه على ما سنقرره، أما حذفه، بدأ من أحواله بالحذف؛ لأن سائر الأحوال متفرعة على ذكره، والحذف عدم ذلك الذكر، والعدم سابق لوجود الممكن، وعبَّر عن هذا العدم بالحذف في جانب المسند إليه، وعبَّر عنه في جانب المسند كما سيأتي بالترك؛ إيماءً إلى أن العدم هنا يستحق اسم الحذف الذي هو العدم الطارئ على الوجود؛ لكون الوجود الأصلي للمسند إليه؛ لأنه هو الركن الأعظم؛ لأنه عبارة عن الذات، والمسند كالوصف له، والذات أقوى في الثبوت من الوصف، فالمسند إليه والمسند ولو افتقر في الإفادة إلى كلٍ منهما، لكن الدال منهما على الذات أشدُّ في الحاجة عند قصد الإفادة من الدال على الوصف؛ لأن الحاجة إلى المضاف إليه المعروض أشدُّ من الحاجة إلى المضاف العارض، فلذلك عبَّر عن عدم الإتيان بهذا بالحذف، وعن عدم الإتيان بذلك بالترك؛ للإشارة إلى أن وجود هذا ألزم، حتى كأن عدمه طارئ، فكأنه أتى به ثم حذف، والآخر عدمه أصل على بابه، فعدمه تركه من أصله))[1].

ومن حذف المسند إليه (المبتدأ) قوله تعالى: ﴿ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ يس: ٥، بقراءة رفع (تنزيل)، على أنه خبر لمبتدأٍ محذوف، تقديره: هو تنزيل، وأجاز بعضهم أن يكون خبرًا لـــ (يس) إذا كان اسمًا للسورة، وما بينهما

(١) مواهب الفتاح: ١ / ٢٧٢ – ٢٧٤، وينظر: مختصر السعد على تلخيص المفتاح: ١ / ٢٧٣ – ٢٧٤، وحاشية السوقي على مختصر السعد: ١ / ٢٧٣ – ٢٧٤.

جملة اعتراضية، وعليه فلا حذف فيه، وأجاز الرازي وجهًا آخر، وهو أن يكون (تنزيل) مبتدأ، خبره (لتنذر)، وعليه أيضًا فلا حذف(١).

قال ابن عاشور: ((وقد قرأه الجمهور بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف للعلم به، وهذا من مواقع حذف المسند إليه الذي سماه السكاكي الحذف الجاري على متابعة الاستعمال في أمثاله، وذلك أنهم إذا أجروا حديثًا على شيء ثم أخبروا عنه التزموا حذف ضميره الذي هو مسند إليه؛ إشارة إلى التنويه به، كأنه لا يخفى كقول إبراهيم الصّولي، أو عبد الله بن الزّبير الأَسدي أو محمد بن سعيد الكاتب، وهي من أبيات الحماسة في باب الأضياف:

سأشكر عَمْرًا إن تراخــتْ منيتــي أيَادِيَ لم تمــنن وإن هــي جَلّــتِ

فتىً غيرُ محجوب الغنى عن صديقه ولاَ مظهرِ الشكوى إذ النعل زلّتِ

تقديره: هو فتى))(٢).

حذف المسند

والمسند هو الركن الثاني من أركان الكلام العربي؛ إذ لا بدَّ من الكلام أن يشتمل على المسند، والمسند إليه، والمسند هو المحكوم به، وهو خبر المبتدأ؛ لأنه محكوم به على المبتدأ، وفعل الفاعل؛ لأنه محكوم به على الفاعل.

ومن الفروق بين حذف المسند إليه، وحذف المسند أن حذف لفظ المسند إليه يقابله التفات إليه من خلال المعنى؛ لأنه لا بدَّ من تقديره؛ ((لأنه لا يوجد في الكلام خبر لا مبتدأ له، لا في اللفظ ولا في التقدير، بخلاف المسند، فإنه قد يترك غير ملتفتٍ إليه، فإنه قد يوجد المبتدأ، وليس له خبر لا

(١) ينظر: الكشاف: ٤ / ٤، والتفسير الكبير: ٢٦ / ٢٥٣، والدر المصون: ٩ / ٢٤٦، وروح المعاني: ٢٢ / ٢١٢.

(٢) تفسير التحرير والتنوير: ٢٢ / ٣٤٦ – ٣٤٧.

في اللفظ، ولا في التقدير، كقولك: ضربي زيدًا قائمًا على أحد الأقوال، وقولك: أقائم الزيدان))[1].

ومن حذف المسند قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ يس: ٥٨، فقد أجازوا أن يكون (سلام) مبتدأ خبره محذوف، تقديره عند بعضهم: سلام عليكم، وعند آخرين: خبره الناصب لـــ (قولا)، وكون (سلام) مبتدأ محذوف الخبر أحد الأوجه التي أجازوها في إعراب (سلام)،

وفيه أوجهٌ أخر، أحدها: أنْ يكون (سلام) خبرَ (ما يَدَّعون)، والثاني: أنه بدلٌ من (ما)، قاله الزمخشري، والثالث: أنه صفةٌ لـــ (ما)، وهذا إذا جَعَلْتَها نكرةً موصوفةً، أمَّا إذا جَعَلْتَها بمعنى الذي، أو مصدريةً تَعَذَّر ذلك؛ لتخالُفِهما تعريفًا وتنكيرًا، والرابع: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو سلامٌ، الخامس: أنه مبتدأٌ خبرُه الناصبُ لـــ (قَوْلاً)، أي: سلامٌ يُقال لهم قولاً، وقيل: تقديرُه: سلامٌ عليكم، والسادس: أنه مبتدأٌ، وخبرُه (مِنْ رَبٍ)، و(قولاً) مصدرٌ مؤكدٌ لمضمونِ الجملةِ، وهو مع عاملِه معترضٌ بين المبتدأ والخبر[2].

وقدَّر الآلوسي خبر (سلام) المحذوف مقدمًا؛ ليتماشى الأسلوب مع أسلوب الجمل التي تقدَّمت عليها في قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴾ يس: ٥٧، وليس كما قال الشهاب الخفاجي[3]: قدم الخبر المضمر؛ ليصحَّ الابتداء بالنكرة؛ لأن النكرة موصوفة بالجملة بعدها، وهذا مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة[4].

وذكر ابن عاشورٍ علة حذف خبر (سلام) على القول: إن عامل المصدر (قولا) هو الخبر، بأن الفعل لا يقبل التنوين؛ لأنه من علامات

---

(١) عروس الأفراح: ٢ / ٣.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٩ / ٢٧٩.
(٣) ينظر: حاشية الشهاب: ٨ / ٣٤.
(٤) روح المعاني: ١٢ / ٣٧.

الأسماء، وأراد أن يدلَّ على تعظيم القول بالتنوين، فلو ذكر الفعل انتفت دلالة التعظيم، لذلك حذف العامل، وأبقى المعمول، والله أعلم.

قال ابن عاشور: ((وحذف خبر (سَلَامٌ) لنيابة المفعول المطلق وهو قوله: (قَوْلًا) عن الخبر؛ لأن تقديره: سلام يقال لهم قولاً من الله، والذي اقتضى حذف الفعل ونيابة المصدر عنه هو استعداد المصدر لقبول التنوين الدال على التعظيم، والذي اقتضى أن يكون المصدر منصوبًا دون أن يؤتى به مرفوعًا هو ما يشعر به النصب من كون المصدر جاء بدلاً عن الفعل))[1].

حذف الجار والمجرور على طريقة الاحتباك

والاحتباك: أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحدٍ منهما ما يقابله؛ لدلالة الآخر عليه[2]، فما ذكر في كل محل قرينة معينة للمحذوف من المحل الآخر.

ومن الاحتباك قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾ يس: ٨، قال القرطبي: ((وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (إنا جعلنا في أيمانهم)، وقال الزجاج: وقرئ: (إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَيْدِيهِمْ)، قال النحاس: وهذه القراءة تفسير، ولا يقرأ بما خالف المصحف وفي الكلام حذف على قراءة الجماعة التقدير: إنا جعلنا في أعناقهم، وفي أيديهم أغلالا، فهي إلى الأذقان فـ (هي) كناية عن الأيدي لا عن الأعناق، والعرب تحذف مثل هذا ونظيره: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ النحل: ٨١، وتقديره: وسرابيل تقيكم البرد، فحذف لأن ما وقى مِنَ الْحَرِّ وَقَى مِنَ الْبَرْدِ؛ لِأَنَّ الْغُلَّ إِذَا كَانَ فِي الْعُنُقِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي

(١) تفسير التحرير والتنوير: ٢١ / ١٢٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٤٤، وينظر: خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالاتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير: ٢٣٥.

الْيَدِ، وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَهِيَ إِلَىٰ ٱلْأَذْقَانِ﴾، فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْأَيْدِي))[1].

وقال الآلوسي: ((وقال البغوي والطبري والزجاج والطبرسي: ضمير هي للأيدي، وإن لم يتقدم لها ذكر؛ لوضوح مكانها من المعنى؛ لأن الغل يتضمن العنق واليد ولذلك سمي جامعة، وما يكون في العنق وحده أو في اليد وحدها لا يسمى غلا، فمتى ذكر مع العنق فاليد مرادة أيضا، ومتى ذكر مع اليد كما في قراءة ابن عباس: (في أيديهم أغلالا)، وفي قراءة ابن مسعود: (في أيمانهم أغلالا)، فالعنق مراد أيضًا، وهذا ضرب من الإيجاز والاختصار ونظير ذلك قول الشاعر:

وما أدري إذا يممت أرضا أريد الخير أيهما يليني
أالخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي لا يأتليني

حيث ذكر الخير وحده وقال: أيهما، أي: الخير والشر، وقد علم أن الخير والشر يعرضان للإنسان))[2].

ولم يرتضِ الزمخشري أن يكون هناك محذوف، دلَّ عليه السياق، ونصَّ على أن الضمير (هي) يعود على الأغلال، وهذا هو الظاهر؛ لأن الأغلال هي المحدَّث عنها، وعود الضمير على المحدَّث عنه أولى من عوده على غيره، وإن كان المحدَّث عنه بعيدًا وكان هناك ضمير أقرب منه، واستدلَّ الزمخشري بقوله: ﴿فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾، فَالْمُقْمَحُ: بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ الْمَجْعُولِ قَامِحًا، أَيْ رَافِعًا رَأْسَهُ نَاظِرًا إِلَى فَوْقِهِ يُقَالُ: قمحه الغلّ، إِذا جَعَلَ رَأْسَهُ مَرْفُوعًا وَغَضَّ بَصَرَهُ، فَمَدْلُولُهُ مُرَكَّبٌ مِنْ شَيْئَيْنِ[3].

---

(١) تفسير القرطبي: ١٥ / ٧، وينظر: إعراب القرآن: ٣ / ٢٦٠، وفتح القدير: ٤ / ٣٦١.

(٢) روح المعاني: ٢٢ / ٢١٥.

(٣) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٢٢ / ٣٥٠.

قال الزمخشري: ((فإن قلت: فما قولك فيمن جعل الضمير للأيدي، وزعم أن الغل لما كان جامعًا لليد والعنق– وبذلك يسمى جامعة– كان ذكر الأعناق دالا على ذكر الأيدي؟ قلت: الوجه ما ذكرت لك، والدليل عليه قوله: ﴿فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾، ألا ترى كيف جعل الإقماح نتيجة قوله: ﴿فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾، ولو كان الضمير للأيدي لم يكن معنى التسبُّب في الإقماح ظاهرًا على أن هذا الإضمار فيه ضرب من التعسف، وترك الظاهر الذي يدعوه المعنى إلى نفسه إلى الباطن الذي يجفو عنه، وترك للحق الأبلج إلى الباطل اللجلج، فإن قلت: فقد قرأ ابن عباس رضى الله عنهما: (في أيديهم)، وابن مسعود: (في أيمانهم)، فهل تجوّز على هاتين القراءتين أن تجعل الضمير للأيدي أو للأيمان؟ قلت: يأبى ذلك وإن ذهب الإضمار المتعسف ظهور كون الضمير للأغلال، وسداد المعنى عليه كما ذكرت))[1].

ومن حذف المتعلَّق من الجار والمجرور قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ يس: ٦٩، فمبين اسم فاعل من أبان، وهو يقتضي متعلقًا، فجعل ابن عطية[2] قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾ يس: ٧٠، متعلقًا بقوله: (مبين)، وذهب غيره إلى أن متعلقه محذوف، تقديره: مبين لكل ما فيه لمن يرومه حقَّ رومه، ويسومه بأغلى سومه[3]، فحذف متعلقه المراد منه العموم، قال السعدي: ((﴿وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾، أي: مبين لما يطلب بيانه، ولهذا حذف المعمول؛ ليدل على أنه مبين لجميع الحق بأدلته التفصيلية والإجمالية والباطل وأدلة بطلانه وأنزله الله كذلك على رسوله))[4].

---

(١) الكشاف: ٤ / ٥ – ٦.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ٤ / ٤٦٢.

(٣) ينظر: نظم الدرر: ١٦ / ١٥٦.

(٤) تفسير السعدي: ٦٩٨.

المبحث الثالث
حذف الجملة

الحذف نوعان إما حذف مفرد، وهذا الأكثر، وإما حذف جملة[١]، وهو أقلُّ من حذف المفرد، قال العلوي: ((اعلم أن الإيجاز بحذف المفردات أوسع مجالا من حذف الجمل؛ لأن المفردات أخف في الاستعمال؛ فلهذا كثر فيها))[٢].

وقال أبو حيان: ((وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة))[٣].

وحذف الجمل قليل، لكنه كثر في كتاب الحق سبحانه وتعالى، ولحذف الجمل أغراض منها أداء ما يقصده المتكلم من المعنى المراد إيصاله إلى المخاطب بألفاظٍ قليلة، أي: أقلّ من الألفاظ التي تؤديه.

قال العلوي: ((اعلم أن حذف الجمل له في البلاغة مدخل عظيم، وأكثر ما يرد في كتاب الله تعالى، وما ذاك إلا من أجل رسوخ قدمه، وظهور أثره، واشتهار علمه))[٤].

وقال الدكتور طاهر سليمان حمودة: ((تحذف الجمل في اللغة من الكلام؛ تجنبًا للإطالة، وجنوحًا إلى الاختصار، ولذلك نلحظ أن حذفها يقع في الأساليب المركبة من أكثر من جملةٍ، وهي أساليب الشرط، والقسم، والعطف، والاستفهام، وبعد (إذا) التي تضاف إلى جملة، وقد أشرنا إلى شيءٍ من ذلك صدد الحديث عن طول الكلام باعتباره سببًا من أسباب الحذف، وغالب أنواع هذا الحذف مطرد قياسي))[٥].

---

(١) والمراد بالجملة هنا: الكلام المستقل الذي لا يكون جزءً من كلامٍ آخر، ينظر: شرح مختصر المعاني على التلخيص: ٣ / ١٩٦.

(٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٢ / ٥٥.

(٣) تفسير البحر المحيط: ١ / ٣٥٨.

(٤) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٢ / ٥١.

(٥) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٨٤.

ومن حذف الجمل:

حذف جملة مقول القول

الأصل في القول إذا وقعت بعده جملة أن تحكى، نحو: قال زيد: عمرو منطلق، وتقول: زيد منطلق، لكن الجملة في موضع نصبٍ على أنها مفعول به(١).

وذكروا أن مفعول القول نوعان ((إما مفرد، وهو على نوعين: مفرد في معنى الجملة نحو: قلت شعرًا، وخطبة، وحديثًا، ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ﴾ الأنبياء: ٦٠، أي: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان مبنيًا للفاعل لنصب إبراهيم خلافًا لمن منع هذا النوع، وممن أجازه ابن خروف، والزمخشري، وإما جملة تحكى فتكون في موضع مفعوله))(٢).

ومن حذف جملة مقول القول قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾ يس: ٧٦، فذكر القول، ولم يذكر مقوله، قال ابن عاشور: ((و﴿قَوۡلُهُمۡ﴾ من إضافة اسم الجنس فيعم، أي: فلا تحزنك أقوالهم في الإشراك وإنكار البعث والتكذيب والأذى للرسول صلى الله عليه وسلّم وللمؤمنين، ولذلك حذف المقول، أي لا يحزنك قولهم الذي من شأنه أن يحزنك))(٣).

حذف جواب الشرط

قال ابن عقيل: ((يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عندما يدلُّ دليل على حذفه، نحو: أنت ظالم إن فعلت فحذف جواب

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٣٥٠ ، وحاشية الصبان: ٢ / ٥٤ ، وحاشية الخضري: ١ / ٣٥٠.

(٢) شرح الأشموني: ٤ / ٥٣ – ٥٤ ، وحاشية الصبان: ٢ / ٥٤.

(٣) تفسير التحرير والتنوير: ٢١ / ١٥٢.

الشرط؛ لدلالة أنت ظالم عليه، والتقدير: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، وهذا كثير في لسانهم، وأما عكسه وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل))[1].

واشترطوا لحذف جواب الشرط، أن يدلَّ عليه دليل، كما في كلِّ حذفٍ، وأن يكون فعل الشرط ماضيًا لفظًا، نحو: أنت ناجح إن درست، أو ماضيًا معنى، وهو المضارع المنفي بـــ (لم)، نحو: أنت ظالم إن لم تفعل[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهُواْ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يس: ١٨، فقد اجتمع شرط وقسم، والجواب للسابق منهما، وهنا السابق القسم؛ لذلك جعل الجواب للقسم، وجواب الشرط محذوف يدلُّ عليه جواب القسم، والله أعلم.

قال الرضي: (اعلم أن القسم إذا تقدم على الشرط، فإما أن يتقدم على القسم ما يطلب الخبر، نحو: زيد والله إن أتيته يأتك، وإن زيدًا والله إن أكرمته يجازك، أو لا يتقدم، والأول قد يجئ الكلام عليه في قوله: (وإن توسط بتقدم الشرط)، وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر، بدليل قوله: أول الكلام، فنقول: إذا تقدم القسم أول الكلام، ظاهرًا أو مقدرًا، وبعده كلمة الشرط، سواء كانت (إن)، أو (لو)، أو (لولا)، أو أسماء الشرط، فالأكثر والأولى: اعتبار القسم دون الشرط، فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط، لقيام جواب القسم مقامه، أما في (إن) فكقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ الحشر: ١٢، الآية))[3].

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٢٨٦.

(٢) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٨٦.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٤٥٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ يس: ١٩، فقد وردت ﴿أَئِن﴾ وهي (إن) الشرطية، مسبوقةً بهمزة الاستفهام، وجوابها محذوف عند جمهور البصريين، وتقديره: إن ذُكِّرتم فطائركم معكم، أو صحبكم طائركم؛ ((لدلالةِ ما تقدَّم مِنْ قولِه: ﴿طَائِرُكُم مَّعَكُمْ﴾، ومَنْ يُجَوِّزُ تقديمَ الجوابِ لا يَحْتاج إلى حَذْفٍ))[١].

قال الآلوسي: ((﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾، بهمزتين الأولى همزة الاستفهام، والثانية همزة (إن) الشرطية حققها الكوفيون، وابن عامر وسهلها باقي السبعة.

واختلف سيبويه ويونس فيما إذا اجتمع استفهام وشرط، أيهما يجاب؟ فذهب سيبويه إلى إجابة الاستفهام، أي: تقدير المستفهم عنه، وكأنه يستغني به عن تقدير جواب الشرط، فالمعنى عليه: أئن ذكرتم ووعظتم بما فيه سعادتكم تتطيرون، أو تتوعدون أو نحو ذلك، ويقدر مضارع مرفوع، وإن شئت قدرت ماضيًا كـ (تطيرتم).

وذهب يونس إلى إجابة الشرط، وكأنه يستغني به عن إجابة الاستفهام، وتقدير مصب له[٢]، فالتقدير: أئن ذكرتم تتطيروا، أو نحوه مما يدل عليه ما قبل، ويقدر مضارع مجزوم وإن شئت قدرت ماضيًا مجزوم المحل))[٣].

وذكر الدكتور فاضل السامرائي أن حذف الجواب هنا من باب الاختصار[٤].

---

(١) الدر المصون: ٩ / ٢٥٤.

(٢) هكذا هي في المطبوع.

(٣) روح المعاني: ١١ / ٣٩٦.

(٤) ينظر: معاني النحو: ٤ / ١٠٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ يس: ٤٥، فقد جاءت إذا الظرفية مضمنةً معنى الشرط، ولكنه لم يذكر لها جوابًا، لكن قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ﴾ يس: ٤٦، يُنبئُ عن الجواب، فالتقدير: إذا قيل لهم اتقوا أعرضوا؛ لأن الإعراض قد صار لهم خلقًا لا يقدرون على الانفكاك من أسره(١).

قال الآلوسي: ((وجواب (إذا) محذوف؛ ثقةً بانفهامه(٢) من قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ﴾ انفهامًا بينًا، أمَّا إذا كان الإنذار بالآية الكريمة فبعبارة النص، وأما إذا كان بغيرها فبدلالته؛ لأنهم حين أعرضوا عن آيات ربهم فلأن يعرضوا عن غيرها بطريق الأولى، كأنه قيل: وإذا قيل لهم اتقوا العذاب، أو اتقوا ما يوجبه أعرضوا؛ لأنهم اعتادوه وتمرنوا عليه))(٣).

وحذف الجواب للاختصار، والإيجاز، والله أعلم.

والذي يبدو أنه حذف الجواب هنا؛ لأن من قيل لهم: (اتقوا الله) كانوا كثيرين، فصدر عن كلٍّ واحدٍ منهم جواب مختلف عن الآخر، فمن غير المعقول أن يذكر جواب أحدهم، ولا يذكر جواب الآخر؛ لذلك حذف الجواب، وتقدير العلماء الجواب بـــ (أعرضوا) تقدير عامٌّ، ومجمل يقع على كلٍّ واحدٍ منهم؛ لأنه مهما يكن جوابه فهو إعراض، والله أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ يس: ٤٨، فـــ (إن) أداة شرطٍ، وهي تستدعي جوابًا، وهو محذوف يفسره ما قبله، قال

---

(١) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٦ / ١٣٦.

(٢) وزن (انفعل) له معنًى واحد، وهو المطاوعة، وهو مختصٌّ بالأفعال العلاجية، أي: التي تعالج بالجوارح الحسيِّة، ولا تستعمل في غير العلاج، فبناء انفعل من الفهم، وهو غير علاجي، فيه نظر، والله أعلم، ينظر: شرح الرضي على الشافية: ١ / ٧٨.

(٣) روح المعاني: ٢٣ / ٢٩، وينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٤ / ١٩.

الفخر الرازي: ((الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: وهي أن (إِنْ) لِلشَّرْطِ وَهِيَ تَسْتَدْعِي جَزَاءً، و(مَتَى) اسْتِفْهَامٌ لَا يَصْلُحُ جَزَاءً فَمَا الْجَوَابُ؟ نَقُولُ: هِيَ فِي الصُّورَةِ اسْتِفْهَامٌ، وَفِي الْمَعْنَى إِنْكَارٌ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فِي وُقُوعِ الْحَشْرِ فَقُولُوا مَتَى يَكُونُ))[1].

حذف الفعل

قال ابن جني: ((حذف الفعل على ضربين: أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدًا ضربته؛ لأنك أردت: ضربت زيدًا، فلمَّا أضمرت (ضربت) فسَّرته بقولك: ضربته، وكذلك قولك: أزيدًا مررت به، وقولهم: المرء مقتول بما قَتَل به، إن سيفًا فسيف، وإن خنجرًا فخنجر، أي: إن كان الذي قَتَل به سيفًا فالذي يُقتل به سيف، فكان واسمها وإن لم تكن مستقلة فإنها تعتد اعتداد الجملة.

والآخر: أن تحذف الفعل وحده، وهذا هو غرض هذا الموضع، وذلك أن يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به، وذلك نحو قولك: أزيد قام، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد، فلمَّا أضمرته فسَّرته بقولك: قام، وكذلك: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ الانشقاق: ٢، و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ التكوير: ١، و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ النساء: ١٧٦، و﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ الإسراء: ١٠٠، ونحوه، الفعل فيه مضمر وحده، أي: إذا انشقَّت السماء، وإذا كورت الشمس، وإن هلك امرؤ، ولو تملكون، وعليه قوله:

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته ... فقام بفأس بين وصليك جازر

أي: إذا بلغ ابن أبي موسى، وعبرة هذا أن الفعل المضمر إذا كان بعده اسم منصوب به ففيه فاعله مضمرًا، وإن كان بعده المرفوع به فهو مضمر

(١) التفسير الكبير: ٢٦ / ٢٨٩.

مجردًا، من الفاعل، ألا ترى أنه لا يرتفع فاعلان به، وربما جاء بعده المرفوع والمنصوب جميعًا، نحو قولهم: أما أنت منطلقًا انطلقتُ معك، تقديره: لأن كنت منطلقًا انطلقتُ معك، فحذف الفعل فصار تقديره: لأن أنت منطلقًا، وكرهت مباشرة (أن) الاسم فزيدت (ما) فصارت عوضًا من الفعل، ومُصلحة للفظ لتزول مباشرة (أن) الاسم))[1].

وقال ابن مالك: ((وأما حذف الفعل وفاعله معًا لدليل يدل عليهما فلا خلاف في جوازه، وذلك كثير، كقوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ البقرة: ١٣٥، أي: نتبع ملة إبراهيم، وقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ القيامة: ٤، أي: بلى نجمعها قادرين، والله أعلم))[2].

ومن حذف الفعل على سبيل الاشتغال، أي: إنه حذف الفعل والفاعل، فيكون من باب حذف الجمل، كما قال ابن جني قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ يس: ٣٩، فالقمر منصوب بفعل مضمر مع فاعله يفسره الفعل الذي بعده، أي: قدَّرنا سير القمر.

قال السمين الحلبي: ((قوله: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾، قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرٍو برفعِه، والباقون بنصبِه، فالرفعُ على الابتداء، والنصبُ بإضمارِ فعلٍ على الاشتغالِ))[3].

وقال البقاعي: ((ونصبه الباقون دلالة على عظمة هذا الجري؛ لسرعته بقطعه في شهرٍ ما تقطعه الشمس في سنة، ولذلك ضعَّف الفعل المفسر

(١) الخصائص: ٢ / ٣٧٩ – ٣٨١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٦٠١.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩ / ٢٧٠.

للناصب وأعمله في ضمير القمر؛ ليكون مذكورًا مرتين، فيدلَّ على شدة العناية تنبيهًا على تعظيم الفعل فيه))[1].

حذف القول

ومن حذف الفعل حذف فعل القول، وهو كثير كما ينبئ عنه كلام علمائنا، قال ابن هشام: ((وَأكْثر من ذَلِك كُله حذف القَوْل، نَحْو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ الرعد: ٢٣ – ٢٤، حَتَّى قَالَ أَبُو عَليّ: حذف القَوْل من حَدِيث الْبَحْر قل، ولَا حرج))[2].

ومما خرج على حذف القول قوله تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ يس: ٥٩، فقد خرَّجه الشهاب على أن هناك قولا محذوفًا، تقديره: ويقال امتازوا؛ لأنك لو لم تقدِّر القول المحذوف سيكون هناك عطف الإنشاء (امتازوا) على الخبر (يقال) العامل الناصب لـــ (قولا)؛ لِأَنَّهُ ((لَا يجوز على رَأْي، أَو لَا يحسن على آخر عطف الطّلب، وَهُوَ قسم من الْإِنْشَاء على الْخَبَر الْمُقَابل للإنشاء))[3].

قال الشهاب معلقًا على قول البيضاوي: ((وذلك حين يسار بهم إلى الجنة)): ((قوله: (وذلك حين يسار بهم إلى الجنة الخ)، لم يتعرض كصاحب الكشاف لتوجيه عطفه؛ لأنه بحسب الظاهر من عطف الإنشاء على الخبر، فهو إما بتقدير: ويقال: امتازوا، على أنه معطوف على (يقال) المقدَّر العامل في (قولا)، وهو أقرب وأقلُّ تكلفًا؛ لأن حذف القول، وقيام معموله مقامه كثير، حتى قيل فيه: هو البحر حدِّث عنه ولا حرج، ...))[4].

---

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٦ / ١٣١.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٢٧.

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٦٤.

(٤) حاشية الشهاب: ٨ / ٣٤ – ٣٥، وينظر: روح المعاني: ٢٣ / ٣٩.

الخاتمة

١. الحذف أسلوب بلاغي له أهمية لا تخفى على العربي الفصيح.

والحذف خلاف الأصل؛ إذ الأصل في الكلام العربي هو الذكر، وما دام المتكلم خالف وخرج عن الأصل فإنه يرمي إلى معنًى، فالحذف لا بدَّ أن يكون له غاية، فهو خلاف الأصل، والقرآن الكريم أكثر من راعى قضية الذكر والحذف ((فلا تذكر كلمة إلاّ إذا اقتضاها السياق، ولا تحذف كلمة إلا حذفها أبلغُ وأنسب وأكثر ترابطًا في الأسلوب، بحيث تتداعى الألفاظ تداعيًا طبيعيًا حسبما تقتضيه الأفكار، وتنحدر بسهولة ويسر حتى تتماسك في مواضعها التي هُيئت لها))[١].

٢. لا بدَّ أن يكون هناك دليل على المحذوف، لأنه لا يحذف شيء إلا لقرينة تدلُّ عليه، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف فإنه لغو من الحديث.

٣. الحذف قد يكون في جزء الكلمة، أو الكلمة، أو جزء الجملة، أو الجملة.

٤. علة حذف ياء المتكلم في (ينقذون) هي للدلالة على أن الإنقاذ ضعيف؛ لأن الزيادة في المبنى تدلُّ على الزيادة في المعنى، فلمَّا حذف الياء دلَّ على أن الإنقاذ ضعيف؛ ليناسب ضعف الإرادة في حذف ياء المتكلم من قوله: ﴿إِن يُرِدۡنِ﴾.

٥. وفي قوله تعالى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ يس: ٥٩، حذف حرف النداء من المنادى، وحذفه هنا للعجلة، والإسراع بقصد الفراغ من الكلام بسرعةٍ؛ لأنهم ليسوا ممن يُطال الكلام معهم، فهم غير مرغوبٍ بهم، فكيف يطيل الحق معهم الكلام من خلال ذكر حرف النداء؟.

---

(١) فكرة النظم بين وجوه الإعجاز: ١٨٨.

٦. الذي يبدو في قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ يس: ٧٦، أنَّ كسر همزة (إنَّ) أقوى في التعليل من فتح همزتها؛ لأنَّ فتح الهمزة يعني أنها مؤولة بمفرد مجرور بلام التعليل المحذوفة كما مرَّ، وهو تعليل متعلق بعدم الحزن، أي تعليل مقيَّد، وليس مطلقًا، أما كسر همزة (إنَّ) فإنها تؤول بجملةٍ، وهي جملة استئنافية غير متعلقة بما قبلها، ولكنها عامَّة في كلِّ شيءٍ، فهي للتعليل المطلق، والله أعلم.

٧. أما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ يس: ٤٥، فقد جاءت إذا الظرفية مضمنةً معنى الشرط، ولكنه لم يذكر لها جوابًا، والذي يبدو أنه حذف الجواب هنا؛ لأن من قيل لهم: (اتقوا الله) كانوا كثيرين، فصدر عن كلِّ واحدٍ منهم جواب مختلف عن الآخر، فمن غير المعقول أن يذكر جواب أحدهم، ولا يذكر جواب الآخر؛ لذلك حذف الجواب، وتقدير العلماء الجواب بـ (أعرضوا) تقدير عامٌّ، ومجمل يقع على كلِّ واحدٍ منهم؛ لأنه مهما يكن جوابه فهو إعراض، والله أعلم.

المصادر

١. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، ط (١)، دار الفكر – لبنان – ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

٢. الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٣. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط (٣)، عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م.

٤. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للنشر والتوزيع.

٥. البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

٦. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، وصور من تطبيقاتها، بهيكل جديد من طريف وتليد: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط ١، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ١٩٩٦م.

٧. البيان والتبيين: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٨. تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني: الشيخ عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، (د، ت).

٩. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٠. تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١١. تفسير البيضاوي: الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد

(ت٦٩١هـ)، مطبوع مع حاشية الشهاب.

١٢. تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (ت١٩٧٣م)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

١٣. تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان): عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: ابن عثيمين، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

١٤. تفسير الشعراوي: الشيخ الدكتور: محمد متولي الشعراوي من دون معلومات.

١٥. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب – القاهرة، (د، ت).

١٦. التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، ط (٣)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

١٧. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق : محمد عوض مرعب، ط (١)، دار إحياء التراث العربي – بيروت – ٢٠٠١م.

١٨. الجملة العربية والمعنى: الدكتور فاضل صالح السـامرائي، ط (١) ، دار الفكر، عمان، المملكة الأردنية، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م.

١٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الخضري الشافعي، علق عليها، تركي فرحان المصطفى، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٢٠. حاشية الدسوقي على شرح التلخيص للسعد: مصطفى محمد الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ)، مطبوع مع شروح التلخيص.

٢١. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي): الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت١٠٦٩هـ) ضبطه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.

٢٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ)، ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م.

٢٣. حاشية زادة على تفسير البيضاوي: شيخ زادة، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي (ت٩٥١هـ)، مطبوع بالأوفسيت في مكتبة الحقيقة، استانبول، تركيا، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢٤. خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير: د. إبراهيم علي الجعيد، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مطبوعة على الحاسوب، ١٩٩٩م.

٢٥. الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت (د، ت).

٢٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (د، ت).

٢٧. دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد التنجي، ط (١)، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٩٩٥م.

٢٨. روح البيان: إسماعيل حقي بن مصطفى الاستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت١١٢٧هـ)، دار الفكر – بيروت.

٢٩. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي، شهاب الدين محمود (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٤٠٤هـ.

٣٠. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د . حسن هنداوي، ط (١)، دار القلم – دمشق – ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٣١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: مطبوع مع حاشية الخضري.

٣٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى
(ت ٩١٨ هـ)، مطبوع مع حاشية الصبان.

٣٣. شرح الرضي على الشافية: الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط (١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٤. شرح الرضي على الكافية: (كتاب الكافية في النحو): الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت – (د، ت).

٣٥. شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط (١)، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

٣٦. شرح مختصر المعاني على التلخيص: السعد التفتازاني، مسعود بن عمر (ت٧٩٣هـ)، ط (٤)، مؤسسة دار البيان العربي، ودار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، مطبوع ضمن شروح التلخيص.

٣٧. شرح المفصل: ابن يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب – بيروت، (د، ت).

٣٨. الصحاح: للجوهري: إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ) ، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥٦م.

٣٩. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (ت٧٤٩هـ)، ط (١)، المكتبة العصرية – بيروت، ١٤٢٣هـ.

٤٠. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٨م.

٤١. عروس الأفراح: بهاء الدين السبكي، ط (٤)، مؤسسة دار البيان العربي، ودار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، مطبوع ضمن شروح التلخيص.

٤٢. على طريق التفسير البياني: الدكتور: فاضل صالح السامرائي، جامعة الشارقة، مركز البحوث والدراسات، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤.

٤٣. علل التعبير القرآني عند الرازي في التفسير الكبير: د. أحمد جمعة محمود الهيتي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد، مطبوعة على الحاسوب، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٤٤. علم المعاني في التفسير الكبير للفخر الرازي، وأثره في الدراسات البلاغية: د. فائزة سالم صالح يحيى أحمد، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مطبوعة على الآلة الكاتبة، ١٩٩٢م.

٤٥. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)، دار الفكر – بيروت.

٤٦. فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم: د. فتحي أحمد عامر، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٧٥م.

٤٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٨. اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت٨٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٤٩. لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور المصري (ت ٧١١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي – ط (١) – دار صادر – بيروت – ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣.

٥٠. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ١٩٩٥م.

٥١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، ط (٢)، دار سزكين للطباعة والنشر،، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٥٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط (١)، دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

٥٣. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط (٢)، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٣ م.

٥٤. معترك الأقران: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران): عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٥٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط (٦)، دار الفكر – دمشق، ١٩٨٥م.

٥٦. المفصل: الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، مطبوع مع شرح المفصل لابن يعيش.

٥٧. المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.

٥٨. مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: ابن يعقوب المغربي، ط (٤)، مؤسسة دار البيان العربي، ودار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، مطبوع ضمن شروح التلخيص.

٥٩. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط (١)، الرسالة – بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٦م.

٦٠. نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور: البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت٨٨٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، ط (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٦١. النكت في إعجاز القرآن: علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٦هـ) ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، و. د. سعد زغلول، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

Al Yassin deletions in rhetorical study

By.

A.P.Dr.Mohamed Khaled Rahal Obeidi

Anbar University / Faculty of Arts / Department of English Language

Dr. Mahmoud Suleiman Alioy

Anbar University - Faculty of Islamic Sciences / Fallujah / Department of English Language

Abstract

This research discusses ellipsis in Arabic language. Ellipsis is considered as a tool for understanding Holly Quran and the speeches of Prophet Muhammad (peace be upon him). Actually, it needs an ample expert to know the Ellipsis as well as it could not be done without the evidence in order to understand the addressee; otherwise it will be part from the prescience.

Sorat Yassin has been chosen to study the ellipsis in Arabic language. This research is also considered as an applied and rhetorical study in ellipsis and its kinds within Sorat Yassin and based on the ellipsis in interpretation books.